
اسم المقال: ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي
اسم الكاتب: علي عبد الحميد تركي
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8454>
تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 02:21 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية



المجلد 18، العدد 2
جمادى الأولى 1443 هـ / ديسمبر 2021م

التقييم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي

علي عبد الحميد تركي

كلية القانون - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ القبول: 2020-03-24

تاريخ الاستلام: 2019-12-24

ملخص البحث:

من المعلوم أن الخصومة المدنية تنشأ بإرادة أطرافها، ويتولى الخصوم فيها -سواء كان مدعياً أم مدعى عليه- عبء إثبات ما يدعونه. وعادة يقوم الخصم بتقديم أدلته؛ ومنها المحررات والمستندات، طواعية واختياراً. ومع ذلك؛ فقد يكون المحرر أو المستند مع شخص آخر غير الذي يرغب في التمسك به. وهنا تكون الحاجة في إلزام من يحوز المحرر أو المستند بتقديمه؛ سواء أكان هو الخصم الآخر أم شخصاً من الغير. وقد قنن المشرع الإماراتي والفرنسي الأحكام العامة للإلزام بتقديم المحررات والمستندات، مع بعض الاختلافات بين القانونين في بعض النقاط.

ويهدف البحث إلى إجلاء بعض الصعوبات الخاصة بمدى التقيد بأن يكون الإلزام من المحكمة بناء على طلب من الخصوم، أو يمكن أن يكون من تلقاء ذات المحكمة؟ وبيان حدود سلطة المحكمة في مثل الحالة الأخيرة، والتعرض لسلطة القاضي الوطني في إلزام شخص أجنبي خارج الدولة بتقديم المحررات والمستندات. أيضاً؛ سعت الدراسة لتناول موانع تقديم المحررات والمستندات، وشكل طلب الإلزام ومحلّه، والمحكمة المختصة به، وطبيعة الأمر بالإلزام بتقديم المحررات، ومدى حجيتّه، ومضمونه، و ضمانات تنفيذه، وأثره، وطرق الطعن عليه، وجزاء عدم تقديم المحررات. وخلصنا في الخاتمة إلى بعض النتائج، وإلى التوصية بمناشدة المشرع الإماراتي بضرورة النص في قانون الإثبات على أن يكون الأمر بتقديم المحررات نافذاً معجلاً، ومصحوباً بجزاء مالي في حالة رفض تنفيذه من جانب الملزم بالتقديم.

الكلمات الدالة: الإلزام بتقديم المحررات، محل الإلزام بتقديم المحررات، الاختصاص بطلب الإلزام بتقديم المحررات، طبيعة وأثار الأمر بتقديم المحررات.

المقدمة:

1. التمهيد: الحياة وسط جماعة ينشأ عنها -بالضرورة- خلافات بين الأشخاص؛ وذلك لتعارض وتشابك المصالح فيما بينهم في أحوال ليست قليلة. وقد يجد الأشخاص؛ بعيدا عن ساحات المحاكم، حلا لما ينشأ بينهم من منازعات. وإذا تعذر عليهم إيجاد هذا الحل فلا سبيل أمامهم؛ في الوقت الراهن، سوى استعمال الوسائل التي كفلها القانون للفصل في النزاع؛ ومن أشهرها استعمالا ما يسمى بالدعوى القضائية. وتتولى الدولة تنظيم كيفية مباشرة الأشخاص في المجتمع لهذه الرخصة، حيث يسند لشخص؛ من غير أطراف النزاع، محايد ومستقل يتبع الدولة؛ هو القاضي، مهمة الفصل في النزاع وفقا لإجراءات مرسومة سلفا. ويقوم القاضي؛ في نهاية المطاف، بإصدار حكم يقدم حلا قانونيا واضحا للنزاع؛ أي حلا مقبولا أو يمكن قبوله في ضوء القواعد القانونية المنطبقة عليه.

2. دور الأطراف في الإثبات: القضية المدنية لا تنشأ إلا بإرادة الأطراف فيها، فهي أمر يرجع إلى هؤلاء، ولا تحيا إلا بما يتمسكون به من ادعاءات، وما يقدمونه من وقائع دعما لادعاءاتهم⁽¹⁾. والطبيعي أن يتاح بحث وتفنيد هذه الوقائع ودحضها؛ بل واستكمالها عند الاقتضاء، من جانب الخصم الذي تُقدم في مواجهته. وهذا يفترض بالضرورة أن تكون تلك الوقائع قدمت في الخصومة.

والأصل أن الخصم؛ سواء أكان هو المدعي أم المدعى عليه، مكلف بتقديم الدليل على ما يدعيه⁽²⁾. ويستفاد ذلك من المادة 1 / 1 من قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية الإماراتي؛ رقم 10 لسنة 1992، والتي تنص على أنه: «على المدعي أن يثبت حقه وللمدعى عليه نفيه»⁽³⁾، ومن نص المادة 113 من قانون المعاملات المدنية رقم 5 لسنة

(1) انظر: أ. د. أحمد السيد صاوي، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، طبعة 2000، دار النهضة العربية، رثم 406، ص 655 وما بعدها- أ. د. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، طبعة 2004، تنقيح المستشار مدحت المرعي، الجزء الثاني، رقم 47، ص 58 - في فرنسا، انظر:

Xavier MARCHAND et Cécile VIERA: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 622, Communication de pièces, n. 1 et s.

(2) انظر: أ. محمد العشماوي، أ. د. عبد الوهاب العشماوي، قواعد المرافعات في التشريع المصري والمقارن، 1958، الجزء الثاني، رقم 954، ص 528.

(3) ويدل هذا النص على أن المشرع عنى بتحديد من يقع عليه عبء الإثبات، مستهديا في ذلك بالمبدأ العام في الشريعة الإسلامية؛ والذي يقضى بأن: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر». والمراد بمن ادعى ليس من رفع الدعوى فقط- لأنه لما يثبت ما يخالف الظاهر أصلا ينتقل عبء الإثبات على خصمه ليثبت ما يخالف الظاهر عرضا- بحيث يتناوب الخصمان عبء الإثبات في الدعوى تبعا لما يدعيه كل منهما إلى أن يعجز أحدهما عن الإثبات فيسجل على نفسه الخسارة. وتطبيقا لذلك، انظر: اتحادية عليا 10 / 11 / 2010، في الطعن رقم 307 لسنة 2010 - وفي ذات المعنى، انظر: تمييز دبي 10 / 5 / 2010، في الطعن رقم 291 لسنة 2009،

(1) 1985؛ والتي تقرر أنه: «على الدائن أن يثبت حقه وللمدين نفيه»، بما مؤداه أن عبء إثبات الالتزام يقع على عاتق المدعي وعلى المدعى عليه إثبات التخلص منه(2). أيضا؛ يستفاد من عبارة المادة 6 من قانون المرافعات الفرنسي؛ أنه يقع على عاتق الأطراف تقديم الوقائع وعناصر الإثبات الخاصة بتأسيس ادعاءاتهم(3).

وبعبارة أخرى؛ تقديم عناصر الإثبات يكشف عن عمليتين متميزتين؛ ولكن بالضرورة مرتبطين. فهناك؛ أولا، عملية ذهنية فحواها تمسك الخصوم بوسائل الإثبات الخاصة بالبرهنة على حقيقة الوقائع التي يدعونها. أيضا هناك؛ ثانيا، عملية مادية تضي على العملية الأولى فاعليتها، وهي أن الأدلة المقدمة من الخصوم تخضع لتقدير القاضي(4). وبغير العملية الثانية لا معنى للعملية الأولى. ومع ذلك؛ قد يحدث ألا تترتب أي نتيجة أو أثر على قصد الخصوم من التمسك بعناصر الإثبات، أو أن تكون النتيجة المطلوب الوصول إليها على عكس قصدهم من التمسك بعناصر الإثبات(5).

طعن تجاري- تمييز دبي 1 / 7 / 2014، في الطعن رقم 60 لسنة 2014، طعن أحوال شخصية. وجاء في هذا الحكم: «... أن عبء الإثبات يتناوله الخصمان في الدعوى، وهو يقع على عاتق الخصم الذي يدعى خلاف الظاهر؛ سواء كان مدعيا في الدعوى أو مدعى عليه فيها- أيضا؛ انظر: تمييز دبي في الطعن رقم 187 لسنة 1989، طعن حقوق، القاعدة رقم 9، الصادرة في العدد 1 لسنة 1990، حقوق، رقم الصفحة 57. وجاء في هذا الحكم أن المادة 113 من قانون المعاملات المدنية الاتحادي رقم 5 لسنة 1985 تنص على أنه: «على الدائن أن يثبت حقه وللمدين نفيه»، وتنص المادة 117 منه على أن: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر»، وهو المبدأ الذي قرره أحكام الشريعة الإسلامية، والأصل المقرر في ضوء هذا المبدأ أن المراد بمن ادعى ليس من رفع الدعوى بل كل خصم يدعى على خصمه أمرا؛ لا فرق في ذلك بين شك ومشكو، فيقع على المدين عبء اثبات انقضاء الدين بالوفاء أو بغيره.»

(1) هذا القانون عُد بموجب القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 1987.

(2) وتطبيقا لذلك، انظر: اتحادية عليا 15 / 4 / 2008، في الطعن رقم 77 لسنة 2008 - وكل من يدعي حقا عليه أن يقدم الدليل على ما يدعيه، راجع: المذكرة الإيضاحية لقانون المعاملات المدنية؛ تعليقا على المادة 113 منه، ص 85.

(3) وتجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، كالتالي:

« A l'appui de leurs prétentions, les parties ont la charge d'alléguer les faits propres à les fonder ».

(4) انظر:

J.-J. DAIGRE: La production forcée des pièces dans le procès civil: PUF 1979.

(5) انظر:

Xavier MARCHAND et Cécile VIERA: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 622. Production forcée de pièces, n. 1.

3. تقديم الدليل اختياريًا: في معظم الحالات؛ أمام القضاء، نجد أن من يدعي حقيقة معينة يكون لديه الدليل عليها. فمثلاً؛ الخصم الذي لديه دليل من شأنه إقناع القاضي بحقيقة الوقائع التي يدعيها، سيكون له؛ بالضرورة، مصلحة مؤكدة في تقديم هذا الدليل للمحكمة لكي يخضع لتقدير القاضي. ومن ثَمَّ؛ لن يترك الخصم تفويت فرصة تقديم الدليل الذي بحوزته، ويكون تقديمه للدليل في هذه الحالة اختياريًا ووفقاً لإرادته الخالصة.

4. الإلزام بتقديم الدليل: يحدث في بعض الأحيان أن يكون المتقاضي على دراية بمحرر مفيد في دعم ادعاءاته، ولكن دون أن يكون هذا الدليل في حوزته. إذ قد يكون الدليل في شكل محرر فُقد من المتقاضي، أو أن يكون لديه منه صورة ضوئية فقط، أو أن يكون على علم به دون أن يكون حازه ولو مجرد الحيازة. وقد يتبين أن الحائز للمحرر، هو أحد الخصوم ولكن المحرر ضد مصلحته، أو يكون المحرر مع شخص من الغير بالنسبة لأطراف القضية. ومن الطبيعي أن أياً من هؤلاء قد لا يكون له مصلحة في تقديم هذا المحرر في الدعوى بمحض إرادته.

وبالنسبة لخصم المتقاضي؛ فله من المبررات المنطقية التي تدعوه إلى عدم تقديم المحرر أو الورقة في الدعوى. فمن ناحية؛ ذلك يتنافى مع مصلحته. ومن ناحية أخرى؛ تقديم الخصم للمحرر سيساهم، ولو بقدر ضئيل، في فرص كسب الطرف الآخر للقضية.

أما بالنسبة للغير؛ فله ما يكفي من الأسباب التي تجعله لا يُظهر المحرر أو الورقة التي في حوزته ويحجم عن تقديمها في الدعوى. فمن ناحية؛ يفضل الغير أن يبقى بمنأى عن قضية لا ينتظر منها سوى المخاطرة بتحمل عبء الرسوم والمصاريف فيها. ومن ناحية أخرى؛ لا يميل الغير إلى المخاطرة بالإنجرار إلى دعوى قد تعرضه لأن يكون في موقع العداء من جانب جميع الأطراف فيها.

وفي مثل الأحوال المتقدمة تبدو ضرورة الحاجة إلى إجبار؛ أو إلزام، من يحوز المحرر أو المستند على تقديمه في الدعوى؛ إذ سيساعد ذلك حتماً في كشف الحقيقة بشأن النزاع المعروض أمام القضاء. ومن ثَمَّ؛ هذا التقديم للمحرر أو المستند يعمل على تهدئة صراع المصالح المتعارضة بين الخصوم.

5. التمييز بين الإلزام بتقديم المحررات وبين حق الاطلاع عليها: يجب -في هذا الصدد- مراعاة عدم الخلط بين الإلزام بتقديم المحررات أو الأوراق وبين فكرة تبادلها؛ أو ما يطلق عليه حق الاطلاع على المحررات والأوراق والمستندات والمذكرات⁽¹⁾.

(1) أنظر:

Xavier MARCHAND et Cécile VIERA: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 622, Communication de pièces, n. 2 et s.

فالإلزام بتقديم المحررات والأوراق يختلف عن حق الاطلاع عليها. وعند الكلام عن الإلزام بتقديم المحررات والمستندات، فذلك لا يعني أن الأمر يتعلق بالإلزام بالخصوم بالإعلام أو الاطلاع؛ فيما بينهم، على وسائل الإثبات الخاصة بهم، وإنما هذا يعني تمكين القاضي التحقق من صحة الوقائع المطروحة أمامه في الدعوى.

وهكذا؛ وعلى عكس مبدأ الحق في الاطلاع على المحررات والمستندات الذي ينطبق إراديا وبالتبادل بين الأطراف، فإن الإلزام بتقديم المستندات يتطلب تدخلا من جانب القاضي. فإذا كان هناك محررا أو مستندا مفيدا لدعم ادعاءات المتقاضي ولكن ليس في حوزته، فليس أمام هذا المتقاضي من خيار؛ إذا أراد التمسك بهذا المحرر أو المستند، إلا أن يطلب من القاضي الأمر بالإلزام الشخص الذي يحوز هذا المحرر أو المستند بتقديمه.

ويستوي أن يكون الشخص الحائز للمحرر أو المستند طرفا في القضية أو مجرد شخص من غير أطرافها. وفي هذه الحالة؛ فإن طلب الإلزام بتقديم المحرر أو المستند لا يتعلق مطلقا بمبدأ المواجهة، وإنما يتعلق بمبدأ ضرورة تعاون المتقاضين في تحصيل الدليل بغرض اكتشاف الحقيقة والوصول إلى العدالة.

6. تقنين مبدأ الإلزام بتقديم المحررات والمستندات في القانون الإماراتي: مبدأ الإلزام بتقديم المحررات والأوراق تكرسه المواد 18 - 21 من قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية. فالمادة 18؛ من هذا القانون، أجازت للخصم أن يطلب؛ في أحوال محددة، إلزام خصمه بتقديم أي محررات أو أوراق منتجة تكون تحت يده. وبينت المادة 19 حكم ثبوت صحة طلب الإلزام بتقديم المحرر أو الورقة، وحكم عدم تقديم ما يكفي من إثباتات لصحة الطلب، وحكم عدم تقديم الخصم للمحرر أو الورقة في الموعد الذي حددته المحكمة.

أما المادة 20؛ من ذات القانون المشار إليه أعلاه، فقد أجازت للمحكمة أثناء سير الدعوى؛ ولو أمام محكمة الاستئناف، أن تأذن في إدخال الغير لإلزامه بتقديم محرر تحت يده، كما خولت المحكمة؛ ولو من تلقاء ذاتها، أن تأمر بإدخال أية جهة إدارية لتقديم ما لديها من المعلومات أو المحررات اللازمة للسير في الدعوى.

وقُضي؛ في هذا الصدد، بأن: مبدأ المواجهة بين الخصوم يكون متحققا ولو قدمت المستندات من الخصم بإحدى جلسات المرافعة في الدعوى ولو كان الخصم الآخر متغيبا عن هذه الجلسة بحيث لا يلزم في هذه الحالة إعلان هذه المستندات إلى الخصم أو تكليف المحكمة بتسليمها إليه. إذ أن المادة 126 من قانون الإجراءات المدنية لم تستلزم ذلك إلا في حالة تقديم المستندات بعد حجز الدعوى للحكم وأثناء المداولة التي تنتقطع فيها صلة الخصوم بالدعوى باعتبارها أصبحت في حوزة المحكمة لبحثها والمداولة فيها. أما في غير ذلك فإن المفروض على كل خصم متابعة الدعوى والإطلاع على ما قدم فيها من أوراق أو ما أبدى فيها من دفاع في محاضر الجلسات. وتطبيقا لذلك، انظر: تمييز دبي 21 / 12 / 2010، في الطعن رقم 112 لسنة 2010، طعن عمالي.

ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي (1-46)

وفي النهاية؛ تنص المادة 21 من قانون الإثبات سالف الذكر على أنه إذا قدم الخصم مستندا للاستدلال به في الدعوى فلا يجوز له سحبه بغير رضاء خصمه إلا بإذن من رئيس الدائرة أو من القاضي؛ حسب الأحوال، وذلك بعد أن يحفظ منه صورة في ملف الدعوى يؤشر عليها قلم الكتاب بمطابقتها للأصل.

7. تقنين مبدأ الإلزام بتقديم المحررات والمستندات في القانون الفرنسي: تقرر المبدأ؛ في القانون الفرنسي، نصوص المواد 10 من القانون المدني، والمادة 11 / 2 من قانون المرافعات. وإدراج هذا المبدأ الأخير في الأحكام التمهيدية لقانون المرافعات الفرنسي يعد أمرا حديثا نسبيا⁽¹⁾.

والإلزام بتقديم المستندات يشكل علامة تطور واضحة في قانون المرافعات الفرنسي الصادر عام 1975؛ والذي أعاد صياغة وتنقيح المبادئ الأساسية الموجهة للقضية في مجال المسائل المدنية بمعناها الواسع⁽²⁾. وعند الإعداد لهذا القانون كان المشرع الفرنسي مشغولا بفكرة تعظيم فاعلية العدالة، وتسهيل البحث عن الحقيقة. وتحت تأثير هذا الإنشغال انتهى المشرع إلى التخلي عن الدور السلبي للقاضي في الخصومة؛ لكي يكون فاعلا بصورة أكبر في إظهار الحقيقة، وإلى تطلب أن يقدم الأطراف والغير تعاوننا حقيقيا نحو تحقيق مهمة القضاء؛ وهي الكشف عن الحقيقة.

ونجد المرسوم رقم 470 - 71؛ الصادر في 9 سبتمبر 1971، تضمن الإشارة إلى تخويل القاضي؛ بناء على طلب من أحد الخصوم، سلطة أن يأمر الخصم الآخر أو الغير بتقديم أحد عناصر أو أدلة الإثبات. وبعد عدة شهور؛ وبموجب القانون رقم 626 - 72 الصادر في 5 يوليو 1972 والذي دخل حيز النفاذ في 9 سبتمبر 1972، نقل المشرع هذه القاعدة إلى المستوى التشريعي حيث أدرج في المادة 10 / 1 من القانون المدني القاعدة التي وفقا لها: « كل شخص ملزم أن يقدم معاونته للعدالة من أجل إظهار الحقيقة »⁽³⁾.

(1) أنظر:

Xavier MARCHAND et Cécile VIERA: Production forcée de pièces, J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 623, n. 3.

(2) وتشمل القضايا التجارية، والعمالية، والأحوال الشخصية. وبصفة عامة؛ المسائل المدنية تشمل كل ما هو غير الجنائي والإداري.

(3) وتجري عبارة هذه الفقرة؛ باللغة الفرنسية، كالاتي:

« Chacun est tenu d'apporter son concours à la justice en vue de la manifestation de la vérité ».

أما الفقرة الثانية؛ من ذات المادة، فتتص على أنه: من يخالف؛ دون مبرر قانوني، هذا الإلزام عندما يكون مطلوبا منه قانونا، يمكن أن يُجبر على القيام به، تحت طائل الغرامة التهديدية أو الغرامة المدنية إذا لزم الأمر،

ومنذ عام 1975 تم تنظيم مسألة إلزام الخصوم أو الغير بتقديم المحررات أو المستندات بموجب المواد من 138 - 142 من تقنين المرافعات الفرنسي. وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام التمهيدية لهذا القانون أكدت على مبدأ إمكانية إلزام أحد الخصوم أو الغير بتقديم الأدلة أو المستندات؛ حيث تنص المادة 11 / 2 منه على أنه: «إذا حاز طرف أحد أدلة الإثبات، يمكن للقاضي؛ بناء على طلب من الطرف الآخر، أن يأمره بتقديمه، وذلك تحت طائل الغرامة التمهيدية إذا لزم الأمر. ويمكن للقاضي؛ بناء على طلب أحد الأطراف، أن يطلب أو يأمر، تحت طائل ذات الجواز، بتقديم كل المستندات التي في حوزة الغير إذا لم يوجد مانع قانوني»⁽¹⁾.

وهذا التقنين؛ من المشرع الفرنسي، لمسألة الإلزام بتقديم الأدلة والمستندات ضمن الباب الخاص بالأحكام التمهيدية لقانون المرافعات، يجعل من هذا الإلزام مبدأ من المبادئ الموجهة للقضية المدنية⁽²⁾.

8. موضوع البحث وإشكالياته وأهميته: تنصب هذه الدراسة على تناول موضوع ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني، دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي.

وتثور بعض الصعوبات بشأن موضوع الدراسة من حيث مدى التقييد بضرورة أن يكون الإلزام بتقديم المحررات بناء على طلب من أحد أطراف الخصومة، أم يمكن للمحكمة من تلقاء نفسها الأمر بالإلزام بتقديم المحررات؟، وما حدود سلطة المحكمة في مثل هذه الحالات؟ كذلك؛ تثور صعوبة حول مدى سلطة القاضي الوطني في الأمر

وذلك دون مساس بالتعويضات والفوائد. وتجري عبارة هذه الفقرة؛ باللغة الفرنسية، كالآتي:

« Celui qui, sans motif légitime, se soustrait à cette obligation lorsqu'il en a été légalement requis, peut être contraint d'y satisfaire, au besoin à peine d'astreinte ou d'amende civile, sans préjudice de dommages et intérêts ».

(1) وتجري عبارة هذه الفقرة؛ باللغة الفرنسية، كالآتي:

« Si une partie détient un élément de preuve, le juge peut, à la requête de l'autre partie, lui enjoindre de le produire, au besoin à peine d'astreinte. Il peut, à la requête de l'une des parties, demander ou ordonner, au besoin sous la même peine, la production de tous documents détenus par des tiers s'il n'existe pas d'empêchement légitime ».

(2) انظر:

M.-A. FRISON-ROCHE: Production forcée de pièces, J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 620
- - **Jimmy SÉRAPIONIAN:** J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 700 - 20 Production forcée de pièces, n. 3.

ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي (1-46)

بالإلزام شخص متواجد خارج الدولة بتقديم المحررات. أيضاً؛ لم يحدد المشرع الإماراتي أو الفرنسي موانع تقديم المحررات؛ كالسرية والقوة القاهرة، ولم يحدد المشرع الإماراتي شكل طلب الإلزام بتقديم المحررات.

وتأتي أهمية الدراسة في أنها محاولة لإيجاد حلول للإشكاليات المشار إليها أعلاه، علاوة على أنها تلقي الضوء على مسألة ما إذا كان طلب الإلزام بتقديم المحررات يجب أن يكون في خصومة قائمة أم يمكن تقديمه ولو قبل بدء الخصومة. أيضاً؛ تساهم الدراسة في توضيح حالات إعفاء جهة الإدارة من تقديم المحررات في بعض الأحوال ومبررات هذا الإعفاء، وتوضيح بيانات طلب الإلزام بتقديم المحررات في القانونين الإماراتي والفرنسي، ومحل طلب الإلزام، والمحكمة المختصة بنظر هذا الطلب، وسلطة المحكمة التقديرية في هذا الشأن، وطبيعة الأمر بتقديم المحررات، ومدى حجتيه، ومضمونه، و ضمانات تنفيذه، وآثاره، وطرق الطعن عليه، وجزاء عدم تقديم المحررات.

9. خطة الدراسة: الأمر بالإلزام بتقديم المحررات والمستندات لا يثار؛ من حيث المبدأ، إلا بناء على طلب من أحد الخصوم. ومع ذلك؛ القاضي لا يتجرد من كل سلطة في هذا الشأن، فيمكنه حث الطرف الذي يحوز المحرر أو المستند على تقديمه أو أن يقترح عليه ذلك. وطلب الإلزام بتقديم المستندات؛ أيا كان مصدر الطلب، يكون محالاً للبحث من جانب القاضي، وذلك قبل الأمر به عند الاقتضاء.

وفي ضوء ما تقدم؛ قسمنا موضوعنا إلى ثلاثة مباحث، كالآتي:

المبحث الأول: طلب الإلزام بتقديم المحررات. وتناولنا فيه مطلبين؛ هما:

المطلب الأول: طلب الإلزام بتقديم المحررات من أحد أطراف الخصومة.

المطلب الثاني: الإلزام بتقديم المحررات من تلقاء ذات المحكمة وسلطتها بشأنه.

المبحث الثاني: طبيعة وآثار الأمر بتقديم المحررات. وجاء في مطلبين؛ هما:

المطلب الأول: طبيعة الأمر بتقديم المحررات.

المطلب الثاني: آثار الأمر بتقديم المحررات.

وفي النهاية؛ عرضنا في خاتمة البحث أهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة، كما احتوت الخاتمة على بعض ما نراه من مقترحات.

المبحث الأول: طلب الإلزام بتقديم المحررات

10. تمهيد: يستفاد من النصوص التشريعية؛ سواء في القانون الإماراتي أو الفرنسي، وسواء أكان الأمر يتعلق بإلزام أحد الخصوم أو الغير بتقديم المحررات والأوراق، أنه يجب؛ من حيث المبدأ، تقديم طلب من أحد أطراف الخصومة، ولا يمكن للقاضي؛ من تلقاء نفسه، الأمر بهذا الإلزام⁽¹⁾، ويوجه الطلب إلى الخصم الآخر أو الغير، (المطلب الأول). ومع ذلك؛ هناك حالات عديدة يمكن فيها للمحكمة، ولو من تلقاء ذاتها؛ استثناء، أن تأمر بالإلزام بتقديم المحررات والمستندات اللازمة للسير في الدعوى؛ ودون طلب من أحد أطراف الخصومة⁽²⁾. ويثير هذا الأمر بعض التساؤلات؛ ويضع ظلالاً من الشك، حول حقيقة استمرار مبدأ ضرورة تقديم طلب من أحد الخصوم، (المطلب الثاني).

المطلب الأول: طلب الإلزام بتقديم المحررات من أحد أطراف الخصومة

11. تقسيم: طلب الإلزام بتقديم المحررات، أو المستندات، له أطرافه، (الفرع الأول)، ويلزم أن تتوافر فيه شروط معينة، (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أطراف طلب الإلزام بتقديم المحررات

12. تمهيد: ضرورة تقديم طلب للقاضي من أحد أطراف الخصومة لإلزام الخصم

(1) وتطبيقاً لذلك؛ في الإمارات، انظر: نقض أبو ظبي 23 / 12 / 2010، في الطعن رقم 838 لسنة 2010 - تمييز دبي 14 / 4 / 2009، في الطعن رقم 691 لسنة 2008 - تمييز دبي 24 / 12 / 1995، في الطعن رقم 87 لسنة 1995 - أيضاً؛ قارب: أ. د. فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، طبعة 2001، دار النهضة العربية، رقم 289، ص 517 وما بعدها. وفي فرنسا: قضت محكمة النقض؛ في هذا الصدد، بأن القاضي لا يمكنه من تلقاء نفسه الأمر بتقديم المحررات والمستندات، وإنما يلزم لذلك تقديم طلب من أحد أطراف الخصومة. وتطبيقاً لذلك، انظر:

Cass. 1^{re} civ., 21 oct. 1975: Bull. I, n. 281 - Cass. com., 19 déc. 1977: Bull. II, n. 307.

أيضاً؛ في القانون الإماراتي، فكرة أن إلزام أحد الخصوم أو الغير بتقديم المحررات والأوراق يكون بناء على طلب من أحد أطراف الخصومة تتعزز من خلال أن الفصل الثالث من الباب الثاني من قانون الإثبات جاء بعنوان: (طلب إلزام الخصم بتقديم المحررات والأوراق الموجودة تحت يده). والمادتان 18، و20 وردتا في الفصل الثالث المشار إليه.

(2) في الإمارات: للمحكمة أيضاً أن تأمر؛ ولو من تلقاء نفسها، بإدخال أية جهة إدارية لتقديم ما لديها من المعلومات والمحررات اللازمة في السير في الدعوى، (م 2 / 20 إثبات) - وفي فرنسا: هناك؛ أيضاً، بعض الحالات التي يجوز فيها للمحكمة استثناء أن تأمر؛ من تلقاء ذاتها، بالإلزام بتقديم المحررات أو المستندات، (م 3 / 446، 770، 846، 862، 914 مرافعات). وسوف نشير لاحقاً؛ وفي المطلب الثاني، لتلك الاستثناءات؛ سواء في القانون الإماراتي أو الفرنسي.

الأخر أو الغير بتقديم المحررات؛ الموجودة تحت يده، يعني أن هذا الطلب يمكن أن يكون من المدعي، أو من المدعى عليه، (أولاً)، في مواجهة الخصم الآخر أو الغير، (ثانياً).

13. أولاً: تقديم طلب من المدعي أو المدعى عليه: مبدأ ضرورة تقدم أحد أطراف الخصومة بطلب، لكي يستطيع القاضي الأمر بإلزام الخصم الآخر أو الغير بتقديم المحررات الموجودة تحت يده؛ والمنتجة في الخصومة، يجد أساسه القانوني في النصوص التشريعية؛ سواء في الإمارات، (م 18، و 20 إثبات⁽¹⁾)، أو في فرنسا، (م 11 / 2، 138 مرافعات⁽²⁾). أيضاً؛ يستند هذا المبدأ على مبدأ آخر مفاده أن القاضي، في مجال المسائل المدنية، يتقيد بما يطرحه عليه الخصوم من ادعاءات⁽³⁾.

واستقراء أحكام القضاء؛ الإماراتي والفرنسي، يكشف عن أن الأمر بالإلزام أحد الخصوم أو الغير بتقديم المحررات الموجودة تحت يده؛ والمنتجة في الخصومة، يلزم له أن يكون بناء على طلب أو عريضة من أحد الخصوم⁽⁴⁾.

- (1) والمادة 18 / 1؛ تنص على أنه: " 1 - يجوز للخصم في الحالات التالية أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أي محررات أو أوراق منتجة تكون تحت يده. أ - ... ب - ... ج - 2 ... - ...". أيضاً؛ الفقرة الأولى من المادة 20، تنص على أنه: "يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى؛ ولو أمام محكمة الاستئناف، أن تأذن في إدخال الغير لإلزامه بتقديم محرر تحت يده وذلك في الأحوال ومع مراعاة الأحكام والأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة".
- (2) والمادة 11 / 2؛ تنص على أنه: "إذا حاز طرف أحد أدلة الإثبات، يمكن للقاضي، بناء على طلب من الطرف الآخر، أن يأمره بتقديمه، وذلك تحت طائل الغرامة التهديدية إذا لزم الأمر". وحول عبارة هذه الفقرة؛ باللغة الفرنسية، راجع: ما سبق، هامش رقم 2، ص 20. أما المادة 138؛ فتتص على أنه: "إذا اعتزم طرف ما؛ أثناء سير الخصومة، التمسك بمحرر رسمي أو بمحرر عرفي ليس طرفاً فيه أو بمسند في = حيازة الغير، يمكنه أن يطلب من القاضي الذي ينظر الدعوى أن يأمر بتسليم نسخة أو تقديم المحرر أو المسند". وتجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، كالتالي:

" Si, dans le cours d'une instance, une partie entend faire état d'un acte authentique ou sous seing privé auquel elle n'a pas été partie ou d'une pièce détenue par un tiers, elle peut demander au juge saisi de l'affaire d'ordonner la délivrance d'une expédition ou la production de l'acte ou de la pièce "

- (3) وفي الإمارات: من المقرر أن نطاق الدعوى يتحدد بالطلبات الختامية للخصوم، ويتعين على القاضي التقيد في حكمه بحدود ما قدم إليه من طلبات. وتطبيقاً لذلك، انظر: اتحادية عليا 22 / 6 / 2010، في الطعن رقم 155 لسنة 2010 - أيضاً؛ فُضي بأنه: لا يجوز للمحكمة القضاء في غير الطلبات الختامية، وإلا كان قضاؤها قضاءً بما لم يطلبه الخصوم. وتطبيقاً لذلك، انظر: اتحادية عليا 6 / 6 / 2004، مجموعة الأحكام المدنية، س 26، ع 3، رقم 124، ص 1474.

- (4) وتطبيقاً لذلك؛ في الإمارات، انظر: اتحادية عليا 1 / 10 / 2006، في الطعن رقم 122 لسنة 25 قضائية- اتحادية عليا 21 / 5 / 2007، في الطعن رقم 423 لسنة 28 قضائية- نقض أبو ظبي 15 / 4 / 2009، في الطعن رقم 691 لسنة 2008 - وفي فرنسا، انظر:

وفي الواقع؛ القول بغير ما تقدم وتخويل القاضي سلطة أن يأمر من تلقاء نفسه بإلزام أحد الخصوم أو الغير بتقديم محرر أو مستند ما في الخصومة، سيؤدي بالضرورة إلى انتهاك أحد المبادئ السائدة منذ وقت طويل بالنسبة للخصومة في مجال المسائل المدنية؛ وهو: «مبدأ ملكية الأطراف للخصومة». ومفاد هذا المبدأ أن تحديد عناصر الواقع في الخصومة هو أمر يتعلق بأطرافها، وذلك من خلال ما يطرحونه على القاضي من ادعاءات. ويتمثل دور القاضي؛ الرحب، في إدارة سير الخصومة، والفصل في موضوع النزاع؛ وذلك من خلال أعمال القواعد القانونية واجبة التطبيق عليه، ولا يملك القاضي؛ من حيث المبدأ، اتخاذ أي مبادرة في مجال ادعاء الوقائع⁽¹⁾.

Cass. 1^{re} civ., 21 oct. 1975: Bull. I, n. 281 - Cass. com., 19 déc. 1977: Bull. II, n. 307
- Cass. 2^e civ., 17 mars 2005: Bull. civ. II, n. 72.

(1) انظر:

R. MOREL: Traité élémentaire de procédure civile, Sirey, 2^e éd. 1949, n. 471.

= ومبدأ ملكية الأطراف للخصومة؛ في القانون الفرنسي، يتأسس على ما تقرره المواد من 6 إلى 11 من تقنين المرافعات. ووفقا للمادة 6؛ من هذا القانون، يقع على عاتق الأطراف ذكر الوقائع التي تدعم تأسيس ما يطرحونه من ادعاءات. وحول عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، راجع: ما سبق، هامش رقم 3، ص 4. ومع وضوح عبارة المادة 6؛ سألغة الذكر، يتبين أن التحقيقات التي يُجريها القاضي؛ بغرض التقصي عن حقيقة أمر ما، تظل في الغالب غريبة على مُهمته الأساسية، وهي: الفصل في النزاع المعروض عليه. ومن نتائج مبدأ ملكية الأطراف للخصومة أن هؤلاء الأطراف يملكون سلطة التصرف في الحقوق التي تُشكل موضوع ادعاءاتهم، ويملكون أيضا حرية اختيار الوقائع التي يُمكن أن تتأسس عليها تلك الادعاءات. والوقائع قد تتعلق بجوانب الحياة الشخصية للخصوم، أو بحياتهم العائلية، أو بنشاطهم المهني. ولذلك؛ يجوز لهؤلاء الأطراف الكشف فقط عن الوقائع التي يقدرون أنها مُفيدة لهم، والمُخاطرة بإخفاء البعض الآخر منها وعدم عرضها على القاضي، انظر:

R. MARTIN: Réflexions sur l'instruction du procès civil, RTD civ. 1971, p. 309 s.,

n° 39 - **P. CHAPLET:** La réforme judiciaire et ses options, S. 1959, chron. p. 47.

أيضا؛ من نتائج المبدأ، أن دور القاضي؛ في هذا الصدد، يظل هو الفصل فيما يطرحه عليه الخصوم من وقائع، انظر:

G. BOLARD: L'arbitraire du juge, Mélanges P. Drai, Dalloz 2000, p. 225, spéc. n° 4

à 11 - **S. GUINCHARD, F. FERRAND et C. CHAIAIS:** Op., cit., n° 673.

ولا يملك القاضي؛ من حيث المبدأ، اتخاذ أي مبادرة في مجال ادعاء الوقائع، انظر:

A. TISSIER: Le centenaire du Code de procédure civile et les projets de réforme, RTD civ. 1906, p. 654 - Cass. 3^e civ., 4 déc. 1984 : JCP G 1985, IV, p. 60- Cass. 3^e civ., 8 juill. 1987: JCP G 1987, IV, p. 319- Cass. 2^e civ., 20 déc. 2007: n° 06 - 20.260, JurisData n° 2007 - 042122.

وترتيباً على ما تقدم؛ أمر القاضي بالإلزام بتقديم محرر أو مستند، سواء أكان المحرر أو المستند في حوزة أحد الخصوم أو تحت يد الغير، يجب؛ من حيث المبدأ، أن يكون بناء على طلب من أحد أطراف الخصومة⁽¹⁾.

14. طلب الإلزام يكون في خصومة قائمة: طلب إلزام أحد الخصوم أو الغير بتقديم المحررات الموجودة تحت يده يلزم له؛ فضلاً عن وجود الأطراف، ضرورة أن تكون هناك خصومة قائمة. ويستفاد ذلك من عبارة النصوص التشريعية؛ سواء في الإمارات، (م 18، و 20 إثبات)⁽²⁾، أو في فرنسا، (م 11 / 2، و 138 مرافعات)⁽³⁾. وبالتالي؛ لا يمكن طلب الأمر بالإلزام بتقديم محرر أو مستند موجود لدى أحد الخصوم أو الغير إلا أثناء خصومة قائمة⁽⁴⁾.

(1) وتطبيقاً لذلك؛ في الإمارات، راجع: ما سبق، الأحكام المشار إليها في الهامش رقم 1، ص 23 - وفي فرنسا، أنظر:

Cass. 1^{re} civ., 21 oct. 1975: Bull. civ. 1975, I, n° 281- Cass. 2^e civ., 17 mars 2005: Bull. civ. 2005, II, n° 72.

(2) والمادة 18 / 1؛ تنص على أنه: "يجوز للخصم في الحالات التالية أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أي محررات أو أوراق منتجة تكون تحت يده". ويلاحظ أن المشرع استعمل لفظ: « للخصم »، كما استعمل: أن يطلب إلزام « خصمه »، ولفظ الخصم في الاصطلاح القانوني لا يطلق إلا على شخص طبيعي أو معنوي أصبح طرفاً في خصومة قائمة بالفعل أمام القضاء أو أمام التحكيم. ومناطق تحديد الطرف في الخصومة هو بتوجيه الطلبات منه أو إليه فيها. وتطبيقاً لذلك، أنظر: اتحادية عليا 18 / 10 / 2003، مجموعة الأحكام المدنية، س 25، ع 3، رقم 347، ص 1893. ولا يعد طرفاً في الخصومة مجرد ممثل الشخص أمام المحكمة؛ كالشاهد، أو اختصامه لسماع حكم معين في مواجهته، أو اختصامه دون أن توجه إليه طلبات ولم يحكم له أو عليه بشيء. وتطبيقاً لذلك، أنظر: تمييز دبي 28 / 6 / 2009، في الطعن رقم 132 لسنة 2009، طعن مدني- أما المادة 20؛ فتنص على أنه: « يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى؛ ولو أمام محكمة الاستئناف، أن تأذن في إدخال الغير لإلزامه بتقديم محرر تحت يده وذلك في الأحوال ومع مراعاة الأحكام والأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة. ولها أيضاً أن تأمر- ولو من تلقاء نفسها- بإدخال أية جهة إدارية لتقديم ما لديها من المعلومات والمحررات اللازمة في السير في الدعوى ». ويستدل من صراحة عبارة هذه المادة أن الإلزام بتقديم المحررات والمستندات؛ سواء أكان بناء على طلب أحد الخصوم أو من تلقاء ذات المحكمة، يكون أثناء السير في خصومة قائمة.

(3) ويستفاد ضمناً من سياق صياغة المادة 11 / 2 أن طلب الإلزام بتقديم المحررات والمستندات؛ سواء أكان الطلب في مواجهة أحد الخصوم أو الغير، يكون أثناء السير في خصومة قائمة. وحول عبارة هذه الفقرة؛ باللغة الفرنسية، راجع: ما سبق، هامش رقم 2، ص 20. أما عبارة المادة 138 فكانت صريحة الدلالة في أن طلب الإلزام بتقديم المحررات والمستندات يكون أثناء السير في خصومة قائمة. وحول عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، راجع: ما سبق، هامش رقم 2، ص 24.

(4) في هذا المعنى، أنظر: تمييز دبي 24 / 12 / 1995، في الطعن رقم 87 لسنة 1995. وتعتقد الخصومة إما بإيداع صحيفة الدعوى مكتب إدارة الدعوى وإعلانها قانوناً للخصم طبقاً للقواعد التي تنظم الإعلان، أو بحضور طرفيها، ويستوي أن يكون حضورهما أصالة أو نيابة؛ إذ رتب المشرع ذات الأثر في أي من الحالتين. وينبغي على ذلك أنه إذا كان إعلان صحيفة الدعوى باطلاً، أو لم يقع إعلان، وحضر الطرفان، أمام المحكمة فقد انعقدت

15. جواز طلب الإلزام بتقديم المحررات ولو قبل بدء الخصومة في القضاء الفرنسي: اتجهت بعض أحكام محكمة النقض الفرنسية إلى أن هناك أحوال يمكن فيها لكل صاحب مصلحة أن يتقدم بعريضة يطلب فيها من رئيس المحكمة المختصة محليا الأمر بالإلزام بتقديم أدلة الإثبات أو المحررات التي تتصل بموضوع نزاع محتمل، حتى ولو لم توجد خصومة قائمة بالفعل حول موضوع النزاع.

وكان هذا التوجه القضائي بمناسبة تطبيق أحكام المادة 145 من قانون المرافعات(1). وتم تفسير تلك الأحكام تفسيراً واسعاً؛ حيث ذهبت بعض أحكام محكمة النقض الفرنسية إلى أن اصطلاح «إجراءات الإثبات» الوارد في المادة 145 سالف الذكر، يجب أن يشمل الإجراءات التي تقررها المادة 142 من ذات القانون(2).

وفي ضوء هذا التفسير؛ اتجهت بعض الأحكام القضائية إلى السماح لكل صاحب مصلحة

الخصومة بينهما، فإن صدر فيها الحكم كان صحيحاً لا يشوبه البطلان، ذلك أن الغاية من الإعلان قد تحققت وهي إعلان المعلن إليه بالدعوى، وحضوره تتحقق به تلك الغاية مما يتمتع معه أن يقضى ببطلان الحكم الذي يصدر فيها سواء كان حضوره أصالة أو بوكيل عنه. وتطبيقاً لذلك، أنظر: اتحادية عليا 28 / 6 / 2000، في الطعن رقم 561 لسنة 20 قضائية- تمييز دبي 3 / 10 / 2010، في = = الطعن رقم 15 لسنة 2010 ق.- أيضاً؛ فُضي بأن: الخصومة تتعقد بتمام المواجهة بين طرفيها. وتطبيقاً لذلك، أنظر: اتحادية عليا 21 / 11 / 2004، في الطعن رقم 103 لسنة 26 ق.

(1) وتنص هذه المادة على أنه: "إذا توافر مبرر قانوني يستوجب المحافظة على الدليل أو على إقامته؛ قبل بدء أي خصومة، وذلك لإثبات الوقائع التي يمكن أن يتعلق بها حل النزاع، فإن إجراءات الإثبات المقبولة قانوناً يمكن الأمر بها بناء على طلب كل صاحب مصلحة، ويكون الطلب على عريضة أو مستعجلاً". وتجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، كالتالي:

• S'il existe un motif légitime de conserver ou d'établir avant tout procès la preuve de faits dont pourrait dépendre la solution d'un litige, les mesures d'instruction légalement admissibles peuvent être ordonnées à la demande de tout intéressé, sur requête ou en référé – **A.-M. BATTUT** : Les mesures d'instruction « in futurum » in Rapprt de la Cour de cassation 1999, La documentation française 2000, 99.

وقُضي؛ بأنه: وإن كان القاضي المختص محلياً بنظر طلب إجراء الإثبات هو رئيس المحكمة المختصة بنظر النزاع المحتمل حول الموضوع، إلا أن ذلك لا يمنع من تقديم الطلب بصفة مستعجلة لرئيس المحكمة التي يوجد بها المكان الذي سينفذ فيه إجراء الإثبات المطلوب. وتطبيقاً لذلك، أنظر:

Cass. 2^e civ., 17 juin 1998: Bull. II, n. 200.

(2) وتنص هذه المادة على أن: "طلبات تقديم أدلة الإثبات التي في حوزة الأطراف تحصل؛ وتقديمها يكون له محل، وفقاً لأحكام المواد 138، و 139". وتجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، كالتالي:

Les demandes de production des éléments de preuve détenus par les parties sont faites, et leur production a lieu, conformément aux dispositions des articles 138 et 139.

ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي (1-46)

بأن يلجأ إلى رئيس المحكمة المختصة محليا وتقديم عريضة للحصول على أدلة من الطرف الذي سيكون خصما في موضوع نزاع محتمل يتصل بتلك الأدلة⁽¹⁾، أو من الغير⁽²⁾.

16. ثانيا: تقديم الطلب في مواجهة أحد أطراف الخصومة أو الغير: النصوص التشريعية؛ في الإمارات وفرنسا، تسمح صراحة بجواز طلب الإلزام بتقديم المحررات والمستندات سواء في مواجهة أحد أطراف الخصومة⁽³⁾ أو في مواجهة أي شخص من الغير⁽⁴⁾.

وفي القانون الفرنسي؛ تنص المادة 10 / 1 من القانون المدني، على أن: «كل شخص ملزم أن يقدم معاونته للعدالة من أجل إظهار الحقيقة»⁽⁵⁾. وصياغة المادة على هذا النحو يستفاد منها أنها فرضت الالتزام بمعاونة العدالة على كل شخص؛ سواء أكان طرفا في القضية أم لا⁽⁶⁾. أيضا؛ نظمت نصوص قانون المرافعات الفرنسي أحكام وإجراءات طلب الإلزام بتقديم المحررات والمستندات سواء في مواجهة أحد أطراف الخصومة، (م 142

(1) وتطبيقا لذلك، أنظر:

Toulouse, 10 janv. 1996: Bull. inf. C. cass. 15 mai 1996, n. 576 - Cass. com., 11 avr. 1995: Gaz. pal. 16 mai 1996, somm. V. Référés, obs. **Cröze et Morel**- Cass. 2^e civ., 26 mai 2011: D. 2011, p. 2891, obs. **P. Delebecque- Contra**: Poitiers, 24 juill. 1986: RTD civ. 1986, 798, obs. **Normand**- Cass. 2^e civ., 23 sept. 2004: JCP 2005, I, 125, n. 9, obs. **Serinet**.

(2) وتطبيقا لذلك، أنظر:

Rouen, 22 oct. 1997: Gaz. pal. 20 - 21 mars 1998, 16.

(3) ويطلق وصف الطرف على كل شخص يكون في الخصومة، سواء أكان المدعي أم المدعى عليه أم المتدخل أم المتدخل أم النيابة العامة؛ في حال تدخلها، سواء كطرف أصلي أو كطرف منضم. والمدعي هو من يبدأ الخصومة بطرح ادعاء على القاضي، والمدعى عليه هو من يقدم هذا الادعاء في مواجهته. وقد يتعدد المدعين أو المدعى عليهم أو كلاهما في الخصومة. وأثناء سير الخصومة قد يصبح المدعي مدعا عليه أو العكس.

(4) ويطلق وصف الغير على كل شخص لم يكن طرفا أو ممثلا في الخصومة. وإذا صدر أمر بالإلزام الغير بتقديم محرر أو ورقة تحت يده فلا يصبح نتيجة ذلك طرفا مت دخلا أو مدخلا؛ وإنما يقتصر دوره فقط على تقديم المحرر أو الورقة المطلوبة منه بموجب أمر القاضي في مواجهته، أنظر:

Jimmy SÉRAPIONIAN: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 700 - 20 Production forcée de pièces, n. 33.

(5) وحول عبارة هذه الفقرة؛ باللغة الفرنسية، راجع: ما سبق، هامش رقم 1، ص 20.

(6) أنظر:

Jimmy SÉRAPIONIAN: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 700 - 20 Production forcée de pièces, n. 7..

مرافعات⁽¹⁾، أو في مواجهة شخص من الغير، (م 138 مرافعات)⁽²⁾.

وفي القانون الإماراتي؛ تنظم المادة 18 من قانون الإثبات حالات وشروط طلب إلزام الخصم بتقديم أي محررات أو أوراق منتجة تحت يده. والمادة 20؛ من ذات القانون، بينت ضوابط الطلب من المحكمة الإذن بإدخال الغير في الخصومة لإلزامه بتقديم محرر تحت يده⁽³⁾.

17. لا أهمية لطبيعة الشخص المقدم ضده طلب الإلزام: يستوي أن يكون الخصم أو الغير؛ المقدم في مواجهته طلب الإلزام بتقديم المحررات والمستندات، شخصا طبيعيا أو معنويا؛ وسواء أكان الشخص المعنوي خاصا أو عاما. فالمادة 20 / 2 من قانون الإثبات الإماراتي نصت على أنه يجوز للمحكمة؛ ولو من تلقاء ذاتها، أن تأمر بإدخال أية جهة إدارية لتقديم ما لديها من المعلومات والمحررات اللازمة في السير في الدعوى⁽⁴⁾.

وفي فرنسا؛ وبموجب القانون رقم 78 - 753 الصادر في 17 يوليو 1978، أنشأ المشرع ما يعرف بمبدأ: « حرية الوصول إلى الوثائق الإدارية ». ويتيح هذا القانون لكل مواطن الحق في الوصول إلى المستندات التي في حوزة جهة الإدارة وتتعلق بمجال نشاطها كمرفق عام. وهذا الحق يمارس في مواجهة كل الأشخاص الاعتبارية العامة، وفي مواجهة الأشخاص الاعتبارية الخاصة التي تؤدي خدمة عامة. ومن قبيل ذلك؛ حق الشخص في الحصول على التقارير الطبية الخاصة به من المستشفى، والحق في الحصول على القوائم الانتخابية، ... إلخ⁽⁵⁾.

وهكذا؛ يمكن للقاضي المدني أن يأمر جهة الإدارة بتقديم وثيقة أو مستند لديها لازم للفصل في الدعوى، ولا يعد هذا الأمر انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات⁽⁶⁾.

18. إعفاء جهة الإدارة من تقديم المستندات في بعض الأحوال: نرى؛ سواء في

(1) وحول عبارة هذه المادة، راجع: ما سبق، هامش رقم 2، ص 28.

(2) وحول عبارة هذه المادة، راجع: ما سبق، هامش رقم 2، ص 24.

(3) وتطبيقا لذلك، أنظر: اتحادية عليا 31 / 5 / 2003، في الطعن رقم 101 لسنة 2003 ق. - تمييز دبي 31 / 5 / 2003، في الطعن رقم 123 لسنة 2003 - تمييز دبي 26 / 9 / 2004، في الطعن رقم 5 لسنة 2004.

(4) وتطبيقا لذلك، أنظر: تمييز دبي 17 / 11 / 2008، في الطعن رقم 27 لسنة 2008.

(5) أنظر:

Jimmy SÉRAPIONIAN: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 700 - 20 Production forcée de pièces, n. 8.

(6) وتطبيقا لذلك؛ في فرنسا، أنظر:

Cass. 1^{re} civ., 21 juill. 1987: Gaz. pal. 1988, p. 125.

ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي (1-46)

الإمارات أو في فرنسا، أن مقتضيات المحافظة على السرية والآداب العامة تحول؛ في بعض الأحوال، دون إمكانية إلزام جهة الإدارة بتقديم ما لديها من المعلومات أو المحررات والمستندات؛ اللازمة للسير في الدعوى.

فمثلاً؛ إمكانية طلب الإلزام بتقديم المستندات لا تتسع لطلب تقديم مشاريع الوثائق أو المحررات الإدارية، أو الأعمال التحضيرية لتلك المشاريع، ولا لطلب الوثائق المتعلقة بالدفاع والأمن القومي أو الخاصة بأسرار الدولة، ولا لطلب الوثائق المتعلقة بالحياة الخاصة، أو المتعلقة بأسرار المسائل التجارية أو الصناعية ... إلخ.

ومثل هذه المحررات والوثائق والمستندات؛ حتى ولو كانت مفيدة ومنتجة في النزاع، لا تخضع للإلزام بتقديمها والاطلاع عليها، وذلك بسبب ما يفرضه القانون من الالتزام بعدم إفشاء سرية تلك المحررات أو الكشف عن محتواها⁽¹⁾. فكشف سرية بعض المحررات؛ أحياناً، قد يترتب عليه أضرار فادحة، لا تتناسب مع ما قد يتحقق من فائدة نتيجة هذا الكشف⁽²⁾.

19. طلب الإلزام بتقديم المستندات في مواجهة شخص متواجد خارج الدولة: إذا كان الشخص المقدم في مواجهته طلب الإلزام بتقديم المحررات يتواجد على إقليم الدولة، فلا مشكلة. وإنما الأمر لا يكون دائماً كذلك؛ فقد تتوافر لأحد أطراف الخصومة مصلحة في طلب الأمر بتقديم محرر في حوزة شخص؛ الطرف الآخر في الخصومة أو الغير، ويتواجد هذا الشخص على إقليم دولة أجنبية.

ويثور التساؤل؛ حول ما إذا كان القاضي الوطني يمكنه أن يصدر أمراً يصلح أعمال مقتضاه ضد شخص يتواجد خارج إقليم الدولة. أيضاً؛ يدور التساؤل حول ما إذا كان للقاضي الوطني أن يصدر الأمر بإلزام الشخص المتواجد على إقليم دولة أجنبية، بكل حرية ودون أية قيود؟، أم يمكنه ذلك فقط إذا كانت المحررات والمستندات المطلوب تقديمها تعتبر وطنية؟⁽³⁾.

(1) أنظر:

Jimmy SÉRAPIONIAN: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 700 - 20 Production forcée de pièces, n. 8.

(2) أنظر: أ. د. رمزي سيف، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، ط 7، دار النهضة، 1967، 480، ص 567 وما بعدها.

(3) أنظر:

A. NUYTS: Obs. Rev. crit. DI 2007, p. 53.

ولا توجد في النصوص التشريعية الوطنية؛ في الإمارات وفرنسا، إجابات حاسمة على تلك التساؤلات. أيضاً؛ لم نجد أحكاماً قضائية تتعلق بالأمر محل التساؤل.

20. رأينا في المسألة: نرى أن الإجابة على التساؤلات السابقة؛ سواء في الإمارات أو فرنسا، يكون عن طريق التفرقة بين فرضين؛ هما:

21. (1)- إذا كان الشخص المقدم في مواجهته طلب الإلزام بتقديم المحررات أجنبياً ومن أطراف الخصومة: وفي هذا الفرض؛ طالما أن الدعوى الموضوعية رفعت أمام القضاء الوطني، ويختص بنظرها؛ عملاً بقواعد الاختصاص الدولي للمحاكم، (م 20 - 24 إجراءات مدنية إماراتي، م 14، و 15 مدني فرنسي)، فهذا القضاء يختص بنظر طلب الأمر بتقديم المحررات؛ ويستوي أن يكون الطلب مقدماً من المدعي ضد المدعي عليه أو العكس. ويتأسس هذا الاختصاص؛ في القانون الإماراتي، على المادة 22 من قانون الإجراءات المدنية؛ التي تنص على أنه: «تختص المحاكم بالفصل في المسائل الأولية والطلبات العارضة على الدعوى الأصلية الداخلة في اختصاصها، كما تختص بالفصل في كل طلب يرتبط بهذه الدعوى ويقضى حسن سير العدالة أن ينظر معها، وكذلك تختص بالأمر بالإجراءات المستعجلة والتحفيزية التي تنفذ في الدولة ولو كانت غير مختصة بالدعوى الأصلية.»

22. (2)- إذا كان الشخص المقدم في مواجهته طلب الإلزام بتقديم المحررات أجنبياً ومن الغير⁽¹⁾: وفي هذا الفرض؛ إذا لم تتوافر أحد الضوابط التي تجيز اختصاص الغير الأجنبي أمام القضاء الوطني، وتقدم أحد الخصوم بطلب إلزامه بتقديم ما لديه من محررات منتجة في الدعوى، نرى أن إلزام هذا الشخص بتقديم المحررات؛ التي في حوزته، يكون من خلال أعمال أحكام الإنابة القضائية، التي تتضمنها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ سواء الجماعية أو الثنائية، الموقعة والمصدق عليها

(1) أنظر:

Jimmy SÉRAPIONIAN: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 700 - 20 Production forcée de pièces, n.9 .

من دولة الإمارات العربية المتحدة⁽¹⁾، أو من الجمهورية الفرنسية⁽²⁾.

(1) ومن الاتفاقيات؛ الجماعية، التي صادقت عليها الدولة في هذا الشأن: اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي؛ الموقعة في الرياض بتاريخ 4 / 4 / 1983، والمصادق عليها من الدولة بتاريخ 15 / 4 / 1999؛ وذلك بموجب المرسوم الاتحادي رقم 53 لسنة 1999م، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 29 / 4 / 1999. ونظمت هذه الاتفاقية الإنابة القضائية، وحددت مجالاتها في القضايا المدنية والتجارية، (م 14، 15)، كما نظمت طلب الإنابة وبياناته، (م 16)، وحالات رفض أو تعذر تنفيذ الإنابة القضائية، (م 17)، وطريقة تنفيذ الإنابة، (م 18)، والأثر القانوني للإنابة، (م 20)، ورسوم أو مصروفات تنفيذ الإنابة القضائية، (م 21). أيضا؛ من الاتفاقيات الجماعية، اتفاقية تنفيذ الأحكام والإنابات والإعلانات القضائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمصادق عليها من الدولة بتاريخ 17 / 6 / 1996؛ وذلك بموجب المرسوم الاتحادي رقم 41 لسنة 1996، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 30 / 6 / 1996. والمواد من 13 - 19 تناولت تنظيم أحكام الإنابة القضائية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، وتقترب تلك الأحكام في فحواها من أحكام الإنابة القضائية المشار إليها في اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي. ومن الاتفاقيات؛ الثنائية، في هذا الصدد: اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية، والمصادق عليها من الدولة بتاريخ 24 / 11 / 1999؛ وذلك بموجب المرسوم الاتحادي رقم 106 لسنة 1999، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 24 / 11 / 1999. والمواد من 10 - 17 نظمت أحكام الإنابة القضائية بين الدولتين، وتقترب تلك الأحكام في فحواها من أحكام الإنابة القضائية المشار إليها في اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي. أيضا؛ من الاتفاقيات الثنائية، الاتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية للمساعدة القضائية في المسائل المدنية والتجارية، والمصادق عليها من = الدولة بتاريخ 1 / 11 / 2004؛ وذلك بموجب المرسوم رقم 55 لسنة 2004. والمادة 4 / 2؛ من هذه الاتفاقية، تنص على أنه: « تكون المساعدة وفقا لهذه الاتفاقية في المجالات الآتية: أ- ... ب- الحصول على الأدلة عن طريق تقديم طلب أو من خلال الإنابات. ج- ... ». أما المادة 12 / 2 فتتص على أنه: « لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بالحصول على الأدلة ما يلي: أ- الحصول على الإفادات. ب- إبراز وفحص والتعرف على المستندات والسجلات المطلوبة. ».

(2) الرغبة المعلنة في الاتحاد الأوروبي هي إبقاء وتطوير فضاء الحرية والأمن والعدل؛ وذلك استوجب حرية تنقل الأشخاص بين الدول الأعضاء في الاتحاد، مما حدا بالمجلس الأوروبي لاتخاذ بعض التدابير والإجراءات في مجال التعاون القضائي في المسائل المدنية بقصد العمل على حسن سير الوظيفة القضائية الداخلية لكل دولة من دول الاتحاد. وتفعيلا لذلك؛ صدرت عن المجلس الأوروبي اللائحة التنفيذية رقم 1206 - 2001 في 28 مايو 2001، والخاصة بالتعاون بين محاكم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال الالتزام بتقديم الأدلة في المسائل المدنية والتجارية. وكان القصد من سن هذه اللائحة هو بيان وتنظيم كيفية الإلزام بتقديم الأدلة. وبغض النظر عما كانت تطمح له تلك اللائحة؛ فإنها لم تنظم مدى إمكانية القاضي الوطني في الأمر بإجراء من إجراءات الإثبات؛ وبصفة خاصة إصدار أمر في طلب الإلزام بتقديم محرر أو مستند في مواجهة شخص يقيم في إقليم دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. أيضا؛ لم تنظم اللائحة سאלفة الذكر مدى اختصاص قضاء الدولة التي يقيم فيها الشخص الذي يفترض أنه يحوز المحرر أو المستند المطلوب ومدى سلطة هذا القضاء في الأمر بإلزام هذا الشخص بتقديمه. وما تضمنته هذه اللائحة هو وضع آلية للتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ أي من الناحية العملية نظمت آلية تفرض في الوقت ذاته تدخل قاض يأمر بالاطلاع على المستند، وتدخل قاض أجنبي يسمح بتنفيذ الأمر بالإلزام بتقديم المستندات على إقليم دولته، أنظر:

Xavier MARCHAND et Cécile VIERA: Production forcée de pièces, J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 623, n. 11 - **Jimmy SÉRAPIONIAN:** J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 700 - 20 Production forcée de pièces, n.9 .

الفرع الثاني: شروط قبول طلب الإلزام بتقديم المحررات

23. تمهيد: يقدم طلب الإلزام بتقديم المحررات وفقا لإجراءات محددة، (أولا). ويجب أن تتوافر في الطلب بيانات معينة، (ثانيا). وأخيرا؛ يجب أن تتوافر في طلب الإلزام بتقديم المحررات شروط خاصة تتعلق بموضوعه، (ثالثا). وتتناول هذه الأمور كالتالي:

24. أولا: إجراءات طلب الإلزام بتقديم المحررات: نبين هذه الإجراءات في القانون الإماراتي والقانون الفرنسي؛ وذلك على النحو التالي:

25. (1)- إجراءات طلب الإلزام بتقديم المحررات في القانون الإماراتي: بالرجوع إلى المواد من 18 - 24؛ من قانون الإثبات الإماراتي، نجدها لم تتضمن أي إشارة إلى ما يدل على أن طلب الإلزام بتقديم المحررات والمستندات يخضع لشكلية معينة؛ سواء أكان الطلب ضد أحد الخصوم أو ضد الغير.

وفي تقديرنا؛ أن الطلب يعد من الطلبات العارضة التي نظمها قانون الإجراءات المدنية، ووضع القاعدة العامة في جوازها، (م 97 / 1)، وحدد الطلبات التي تقدم من المدعي، (م 98)، والطلبات التي تقدم من المدعى عليه، (م 99)، ورسم إجراءات تقديمها، (م 97 / 2)، ووقت هذا التقديم، (م 100 / 1)، وأوضح كيفية الفصل فيها، (م 100 / 2).

وإذا كان طلب الإلزام بتقديم المحررات؛ (عملا بالمادة 18 إثبات إماراتي)، مقدما من المدعي ضد المدعى عليه، فيندرج كطلب عارض تحت ما تقرره المادة 98 / 5 من قانون الإجراءات المدنية؛ والتي تنص على أنه: « للمدعي أن يقدم من الطلبات العارضة: 1 - ... 2 - ... 3 - ... 4 - ... 5 - ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالطلب الأصلي ». وإذا كان الطلب مقدما من المدعى عليه ضد المدعي، فيندرج كطلب عارض تحت ما تقرره المادة 99 / 4 من قانون الإجراءات المدنية؛ والتي تنص على أنه: « للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة: 1 - ... 2 - ... 3 - ... 4 - ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالدعوى الأصلية».

وبالتالي؛ سواء أكان طلب الأمر بالإلزام بتقديم المحررات مقدما من المدعي ضد المدعى عليه أو العكس، يخضع للنظام القانوني للطلبات العارضة؛ من حيث ضرورة توافر الصلة بين الطلب العارض وبين الطلب الأصلي، واتباع ما نص عليه القانون من

وفي تقديرنا؛ مسألة إمكانية اختصاص القاضي الفرنسي، بالنظر في طلب الإلزام بتقديم المحررات والمستندات؛ المقدم ضد شخص يقيم خارج فرنسا، وفي دولة ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي، يكون من خلال اللجوء إلى أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ الجماعية أو الثنائية، الموقعة والمصدق عليها من الدولة.

إجراءات تقديم الطلبات العارضة⁽¹⁾؛ والتي لا يجوز للخصوم مخالفتها⁽²⁾، وأن يكون تقديمها قبل قفل باب المرافعة في الدعوى⁽³⁾.

أما إذا تعلق الأمر بإدخال الغير لإلزامه بتقديم محرر تحت يده؛ وسواء أكان هذا الإدخال بناء على طلب من المدعي أو من المدعى عليه أو من تلقاء ذات المحكمة، (عملا بالمادة 20 من قانون الإثبات الإماراتي)، فيخضع هذا الإدخال لقواعد وأحكام الإدخال التي بينتها نصوص المواد من 94 - 96 من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي⁽⁴⁾.

(1) وتقدم هذه الطلبات إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها، (م 2 / 97 إجراءات مدنية). وهكذا؛ تقدم الطلبات العارضة بإحدى الطرق التالية: (أ)- بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى: وهذا هو الأصل؛ أي بصحيفة تودع مكتب إدارة الدعوى وتعلن للخصم قبل يوم الجلسة. وتطبيقا لذلك، أنظر: اتحادية عليا 10 / 4 / 2004، مجموعة الأحكام، س 26، ع 1، رقم 92، ص 777 - اتحادية عليا 12 / 11 / 2003، في الطعن رقم 17 لسنة 23 ق.- تمييز دبي 25 / 3 / 2007، في الطعن رقم 34 لسنة 2007، طعن مدني. (ب)- بطلب يقدم شفاهة في الجلسة؛ وذلك بشرط أن يكون ذلك في حضور الخصم ويثبت في محضر الجلسة. وتطبيقا لذلك، أنظر: اتحادية عليا 10 / 4 / 2004، مجموعة الأحكام، س 26، ع 1، رقم 92، ص 777 - اتحادية عليا 12 / 11 / 2003، في الطعن رقم 17 لسنة 23 ق.- تمييز دبي 17 / 4 / 2007، في الطعن رقم 78 لسنة 2007، طعن تجاري. (ج)- بمذكرة كتابية: وتقدم إلى المحكمة أثناء تداول الدعوى في الجلسات. وتطبيقا لذلك، أنظر: تمييز دبي 5 / 11 / 2006، في الطعن رقم 138 لسنة 2006، طعن مدني- نقض أبو ظبي 25 / 1 / 2009، في الطعن رقم 593 لسنة 2008 ق.- أيضا؛ فُضي بأنه: يمكن التمسك بالطلبات العارضة في المذكرة التي تقدم أثناء فترة حجز الدعوى للحكم؛ وذلك متى كانت المحكمة رخصت للخصوم في تقديم مذكرات في أجل معين ولم ينته هذا الأجل. وتطبيقا لذلك، أنظر: اتحادية عليا 21 / 11 / 2004، مجموعة الأحكام، س 26، ع 4، رقم 274، ص 2236.

(2) فلا يجوز للخصوم اللجوء إلى غير الطرق التي رسمها القانون لتقديم الطلبات العارضة. وتطبيقا لذلك، أنظر: تمييز دبي 15 / 10 / 1994، مجموعة الأحكام، ع 5 لسنة 1994، رقم 111، ص 639، في الطعن رقم 171 لسنة 1994، طعن حقوق.

(3) فالمادة 100 / 1؛ من قانون الإجراءات المدنية، تنص على أنه: " لا تقبل الطلبات العارضة بعد إقفال باب المرافعة". وبقفل باب المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم تنقطع صلة الخصوم بها، ولا يكون لهم اتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة. وتطبيقا لذلك، أنظر: تمييز دبي 19 / 11 / 2007، مجموعة الأحكام، في الطعن رقم 119 لسنة 2077، طعن تجاري.

(4) وإجراءات إدخال الغير تكون كالتالي: (أ)- إذا كان طلب الإدخال من المدعي: يكون بالطريق المعتاد لرفع الدعوى، أو بموجب طلب يقدم للمحكمة ويعلن به الخصم المطلوب إدخاله، (النظر الأول من المادة 94 إجراءات مدنية). (ب)- إذا كان طلب الإدخال من المدعى عليه: يكون بالطريق المعتاد لرفع الدعوى، أو بدخول الغير في الجلسة إذا حضر ووافق أمام المحكمة على هذا الإجراء. وتطبيقا لذلك، أنظر: تمييز دبي 20 / 2 / 2005، مجموعة الأحكام، ع 16 لسنة 2005، رقم 57، ص 364، في الطعن رقم 12 لسنة 2004، طعن مدني. ورغم أن المادة 94؛ سالف الذكر، لم تحدد ميعادا لإدخال الغير، إلا أنه من المستقر عليه عدم جواز هذا الإدخال بعد قفل باب المرافعة في الدعوى؛ وذلك قياسا على باقي الطلبات العارضة. وتطبيقا لذلك، أنظر: تمييز دبي 28 / 4 / 2008، في الطعن رقم 223 لسنة 2007، طعن تجاري- تمييز دبي 27 / 3 / 2005، مجموعة الأحكام، ع 16 لسنة 2005، رقم 103، ص 648، في الطعن رقم 328 لسنة 2004، طعن تجاري. (ج)- إذا كان طلب

26. (2)- إجراءات طلب الإلزام بتقديم المحررات في القانون الفرنسي: مطالعة المادة 139 / 1 من قانون المرافعات نجدها تنص على أن طلب إلزام الغير بتقديم ما تحت يده من محررات يتم دون شكل محدد. ويسري حكم هذه المادة أيضا على طلب إلزام الخصم بتقديم ما يحوزه من أدلة أو محررات تحت يده. وهذا يستفاد من أن المادة 142 مرافعات؛ والتي قررت جواز هذا الطلب، نصت أيضا على أن طلبات الإلزام بتقديم الأدلة والمستندات الموجودة لدى الخصوم تقدم ويكون لها محل وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادتين 138، و 139 من قانون المرافعات.

27. ثانيا: بيانات طلب الإلزام بتقديم المحررات: نوضح بيانات طلب الإلزام بتقديم المحررات في القانون الإماراتي، وفي القانون الفرنسي؛ وذلك على النحو التالي:

28. (1)- بيانات طلب الإلزام بتقديم المحررات في القانون الإماراتي: أوجب القانون في طلب إلزام الخصم؛ أو إدخال الغير لإلزامه، بتقديم أي محررات أو أوراق منتجة في الدعوى، ضرورة اشتماله على بيانات معينة. ووجوب هذه البيانات؛ بالنسبة إلى طلب إلزام الخصم بتقديم محرر تحت يده، يستفاد من المادة 18 / 2؛ من قانون الإثبات الإماراتي. ويستفاد وجوب هذه البيانات؛ بالنسبة إلى طلب إدخال الغير لإلزامه بتقديم ما تحت يده من محررات، من المادة 20 / 1؛ من قانون الإثبات الإماراتي، والتي أجازت للمحكمة أن تأذن في هذا الإدخال، حيث نصت على أن ذلك يكون في الأحوال ومع مراعاة الأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة؛ مما يعني سرية الأحكام والشروط الواردة في المادة 18 المشار إليها.

29. تحديد البيانات التي تطلبها المشرع الإماراتي: حددت المادة 18؛ سאלفة الذكر، البيانات اللازم توافرها في الطلب؛ وهي⁽¹⁾:

الإدخال بأمر من المحكمة: وفي هذه الحالة تحدد المحكمة الجلسة التي يعلن إليها الغير، كما تعين مركزه في الخصومة، وتأمراً بإعلانه لتلك الجلسة وذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى، (م 96 / 1 إجراءات مدنية). وتبين المحكمة من يقوم من الخصوم بإجراءات الإدخال؛ وعادة تعين الخصم الذي تقدر أن الإدخال في صالحه. وإذا لم يقم الخصم الذي كلفته المحكمة باتخاذ إجراءات الإدخال جاز لها أن تتخذ في شأنه الجزاءات المنصوص عليها في المادة 33 من اللائحة التنظيمية لقانون الإجراءات المدنية؛ والتي مفادها أنه إذا تخلف أحد العاملين في الحكمة أو أحد الخصوم عن إيداع المستندات أو عن القيام بإجراء من إجراءات الدعوى في الميعاد الذي حددته الحكمة أو مكتب إدارة الدعوى أن تحكم عليه بغرامة لا تقل عن ألف درهم ولا تجاوز ثلاثة آلاف درهم .

(1) وقد أجملت المحكمة الاتحادية العليا هذه البيانات بالقول: ” ... إن المادة 18؛ من قانون الإثبات في المعاملات

30. (1)- أوصاف المحرر؛ أي بيان كل الأوصاف التي يمكن بها تعيين المحرر. (2)- فحوى المحرر؛ وذلك ببيان هذا الفحوى بقدر ما يمكن من التفصيل. (3)- الواقعة التي يستدل أو يستشهد بها عليه. (4)- الدلائل والظروف التي تؤيد وجود المحرر تحت يد الخصم أو الغير⁽¹⁾. (5)- بيان وجه إلزام الخصم أو الغير بتقديم المحرر. ويكون ذلك بذكر أن الحالة المعروضة في الطلب هي إحدى الحالات التي حددتها المادة 18 / 1 إثبات؛ والتي يجوز فيها إلزام الخصم أو الغير بتقديم محرر أو ورقة تحت يده⁽²⁾.

31. (2)- بيانات طلب الإلزام بتقديم المحررات في القانون الفرنسي: إذا كان طلب الإلزام بتقديم المحررات لا يخضع لأي شكلية، كما لم يتطلب المشرع أن يشتمل على بيانات معينة؛ على غرار المشرع الإماراتي، إلا أن القضاء يجري على أن هذا الطلب يجب أن يكون واضحاً ومحدداً بصورة دقيقة⁽³⁾؛ لكي يتاح للقاضي مطابقة المستندات المطلوب تقديمها والتعرف عليها وتقدير فائدتها في الدعوى⁽⁴⁾،

المدنية والتجارية رقم 10 لسنة 1992، أجازت للخصم طلب إلزام خصمه بتقديم أو تسليم أي محرر تحت يده حال توافر إحدى الحالات الثلاث المنصوص عليها في هذه المادة، وإنه يتعين لإجابة الطلب أن يبين الطالب فيه أوصاف المحرر، وفحواه؛ بقدر ما يمكن من التفصيل، والواقعة التي يستدل بها عليه، والدلائل والظروف المؤيدة لوجوده تحت يد الخصم، ووجه إلزام الخصم بتقديمه. وتطبيقاً لذلك، أنظر: اتحادية عليا 29 / 1 / 2002، في الطعن رقم 45 لسنة 22 قضائية- أيضاً؛ أنظر: أ.د. رزق الله الانطاكي، أصول المحاكمات في المواد المدنية والتجارية، الطبعة التاسعة، 2001 - 2002، رقم 383، ص 532.

(1) وتطبيقاً لذلك، أنظر: تمييز دبي 4 / 6 / 2006، في الطعن رقم 16 لسنة 2005. وجاء في هذا الحكم أن النص في المادة 18 من قانون الإثبات مفاده أنه ولئن أجازت هذه المادة للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده؛ إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها، إلا أنه يشترط لإجابه إلى هذا الطلب أن يبين الدلائل والظروف التي تؤيد وجود تلك الورقة تحت يد خصمه، ولمحكمة الموضوع سلطة تقدير الدليل على وجودها في حيازته من عدمه.

(2) وتطبيقاً لذلك، أنظر: تمييز دبي 31 / 5 / 2003، في الطعن رقم 101 لسنة 2003. وجاء في هذا الحكم أنه يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى أن تأذن في إدخال الغير لإلزامه بتقديم محرر تحت يده، إلا أن مناط ذلك أن تتوافر إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة 18، وذلك بأن يكون المحرر مشتركاً بين الخصوم، أو إذا استند إليه الخصم في أي مرحلة من مراحل الدعوى، ويجب عليه أن يبين في طلبه أوصاف المحرر، وفحواه، والواقعة التي يستدل بها عليه، والدلائل والظروف التي تفيد وجوده تحت يده، ووجه الإلزام بتقديمه؛ كي تتحقق المحكمة من توافر الشروط اللازمة لإجابة مثل هذا الطلب. وإذ تخلف الطاعن عن بيان ذلك أمام محكمة الموضوع فإنه لا تترتب عليها إذ هي أطرحته ولم تجب الطاعن إليه.

(3) وتطبيقاً لذلك، انظر:

Cass. 2^e civ., 15 mars 1979: Bull. civ. 1979, II, n. 88.

(4) وتطبيقاً لذلك، انظر:

Cass. com., 12 mars 1979 : Bull. civ. 1979, IV, n. 97.

وذلك دون حاجة لأن يقوم القاضي بإعادة طرحها على الخبراء من جديد وتكليفهم بالوقوف على بيان المستندات التي يجب أن تقدم⁽¹⁾.

أيضاً؛ طلب الأمر بتقديم المحررات يلزم أن يكون جدياً وينصب على محرر محدد وموجود على وجه اليقين تحت يد الخصم أو الغير؛ أو على الأقل راجح الوجود⁽²⁾.

وترتيباً على ما تقدم؛ القاضي لا يكون خالف القانون إذا رفض الاستجابة إلى طلب الأمر بإلزام أحد الأطراف بتقديم مستند تحت يده كان خصمه اكتفى بمجرد ذكر هذا المستند والإشارة له في طلباته الختامية ودون أن يحدده بوضوح؛ وعلى وجه الدقة، وبصورة تساعد القاضي الوقوف على حقيقة المحرر المطلوب، ومدى الفائدة من الأمر بتقديمه في الدعوى⁽³⁾.

32. طلب الإلزام بتقديم المحررات يجب أن يكون صحيحاً: طلب الخصم من المحكمة الأمر بتقديم أي محررات منتجة تكون تحت يد خصمه أو الغير؛ في الحالات المنصوص عليها في المادة 18 من قانون الإثبات الإماراتي، تتوقف الاستجابة له على إثبات صحة هذا الطلب. وتتحقق صحة الطلب بتحقق أحد الفروض التي نصت عليها المادة 19 من ذات القانون⁽⁴⁾؛ وهذه الفروض هي:

- إثبات الطالب صحة طلبه. ويكون ذلك وفقاً للأحكام العامة المنصوص عليها في قانون الإثبات.
- إذا أقر الخصم؛ أو الغير، أن المحرر أو الورقة في حوزته أو سكت.
- إذا لم يقدم الطالب إلى المحكمة إثباتاً كافياً بصحة الطلب؛ وأنكر الخصم أو الغير وجود المحرر، ولم يحلف الخصم أو الغير يميناً بأنه لا وجود له وأنه لا

(1) وتطبيقاً لذلك، انظر:

Cass. 2^e civ., 16 juill. 1979 : JCP 1979, IV, 323.

(2) أنظر: أ. د. أحمد مليجي، الموسوعة الشاملة في التعليق على قانون المرافعات، طبعة نادي القضاة سنة 2004، الجزء الثالث، رقم 15، ص 24 - وتطبيقاً لذلك؛ في فرنسا، انظر:

Cass. 2^e civ., 17 nov. 1993: JCP G 1994, IV, 13 - CA Paris, ch. 1, 7 avr. 2015: n. 13 / 24165.

(3) وتطبيقاً لذلك، أنظر:

Cass. 1^{re} civ., 2 mars 2004: Bull. civ. 2004, I, n. 972

(4) وتطبيقاً لذلك، أنظر: اتحادية عليا 16 / 6 / 1996، في الطعن رقم 65 لسنة 18 قضائية- أيضاً؛ في ذات المعنى، أنظر: اتحادية عليا 15 / 4 / 2008، في الطعن رقم 486 لسنة 27 قضائية.

يعلم وجوده ولا مكانه وأنه لم يخفه ولم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستدلال به. فإذا امتنع الخصم؛ أو الغير، عن حلف اليمين اعتبرت صورة المحرر أو الورقة التي قدمها الطالب صحيحة مطابقة لأصلها فإن لم يكن قد قدم صورة المحرر جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكله وموضوعه.

33. ثالثاً: محل طلب الإلزام بتقديم المحررات: نتناول هذه المسألة في القانونين الإماراتي والفرنسي؛ وذلك كالتالي:

34. (1)- محل طلب الإلزام بتقديم المحررات في القانون الإماراتي: يستفاد صراحة من نص المادتين 18، 20؛ من قانون الإثبات، أنه يشترط لقبول طلب إلزام الخصم؛ أو الغير، بتقديم أية أوراق أو محررات تحت يده؛ ولو كانت منتجة في النزاع، ضرورة توافر إحدى الحالات الثلاث المشار إليها في المادة 18 سالف الذكر⁽¹⁾؛ وهذه الحالات هي:

35. (أ)- إذا كان القانون يجيز مطالبة الخصم أو الغير بتقديم المحرر أو تسليمه: أجاز المشرع للمحكمة؛ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم، أثناء سير الخصومة أن تأمر التاجر بتقديم دفاتره التجارية إليها لاستخلاص ما يتعلق بالنزاع المطروح عليها، ولها أن تطلع بنفسها على تلك الدفاتر أو تندب خبيراً لهذا الغرض، (م 34 ق. معاملات تجارية)⁽²⁾.

ويجوز للمحكمة أيضاً؛ من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب أحد الخصوم، أثناء سير

(1) وتطبيقاً لذلك، أنظر: تمييز دبي 26 / 1 / 2009، في الطعن رقم 83 لسنة 2008 - تمييز دبي 23 / 6 / 2002، في الطعن رقم 197 لسنة 2002.

(2) وتطبيقاً لذلك، أنظر: تمييز دبي 4 / 4 / 2004، في الطعن رقم 423 لسنة 2003 - وجاء في هذا الحكم أن النص في المادة 37 من قانون المعاملات التجارية مفاده أن المشرع بعد أن جعل الدفاتر التجارية مقبولة للإثبات في الدعاوى المقامة من التجار أو عليهم؛ متى كانت متعلقة بأعمالهم التجارية، وفقاً لقواعد معينة أوردها في نص المادة 36 من القانون المذكور، وأجاز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تأمر التاجر بتقديم دفاتره التجارية إليها لاستخلاص ما يتعلق بالنزاع المطروح عليها، ولها أن تطلع بنفسها على تلك الدفاتر أو تندب خبيراً لهذا الغرض؛ عملاً بنص المادة 34 من ذات القانون، إلا أنه متى كان النزاع قد أثير بين تاجرين واستند أحدهما في التدليل على صحة دعواه إلى البيانات الواردة في دفاتر خصمه التجارية وسلم مقدماً بما ورد فيها احتكاماً منه إلى ذمة الأخير في هذا الخصوص، فإن المشرع وفقاً لنص المادة 37 سالف الذكر قد أقام قرينة قانونية لصالحه على صحة الوقائع التي طلب الحكم إثباتها بموجب هذه الدفاتر، متى طلب من المحكمة تكاليف خصمه بتقديمها إليه وامتنع عن تقديمها للاطلاع عليها دون مبرر تقدره المحكمة، ويتعين على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه، وأن تستظهر توافر شروط إعمال هذه القرينة من عدمه، ولها عند الاقتضاء أن توجه اليمين المتممة للمدعي على صحة دعواه- أيضاً، أنظر: محمد العشماوي، وعبد الوهاب العشماوي، قواعد المرافعات، ج 1، رقم 955، ص 529.

الخصومة، أن تأمر التاجر بتقديم دفاتره التجارية لاطلاع خصمه عليها إذا كانت المنازعة المطروحة تتعلق بتركة أو شركة أو قسمة أموال مشتركة بينهما، (م 34 / 1 معاملات تجارية). وفي حالة الإفلاس أو الصلح الواقعي منه تسلم الدفاتر التجارية للمحكمة المختصة أو لأمين التفليسة أو لمراقب الصلح، (م 34 / 2 معاملات تجارية)⁽¹⁾. وهكذا؛ دفاتر التاجر تعد من المحررات والمستندات التي يجوز للخصم أن يطلب إلزام التاجر بتقديمها، وحينئذ يتعين على المحكمة أن تفصل في هذا الطلب قبولا أو رفضا⁽²⁾.

36. (ب)- إذا كان المحرر مشتركا بينه وبين خصمه⁽³⁾: وقد أعطت المادة 18 / 1 / ب؛ من قانون الإثبات، مثالا خاصا لهذه الحالة حين نصت على أنه: «ويعتبر المحرر مشتركا على الأخص إذا كان لمصلحة الخصمين، أو كان مثبتا لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة». وهذه الإشارة من المشرع هي على سبيل المثال والتوجيه والإرشاد، وليست على سبيل التحديد.

37. (ج)- إذا استند إليه خصمه في أي مرحلة من مراحل الدعوى⁽⁴⁾: واستكمالا لتحقيق الغرض من هذه الحالة فقد نص المشرع الإماراتي في المادة 21 من قانون الإثبات على أنه: «إذا قدم الخصم محرر للاستدلال به في الدعوى فلا يجوز له سحبه بغير رضا خصمه إلا بإذن مكتوب من رئيس الدائرة أو القاضي بحسب الأحوال بعد أن يحفظ منه صورة في ملف الدعوى يؤشر عليها قلم الكتاب بمطابقتها للأصل». إذ لو أن الخصم سحب المحرر؛ الذي سبق وقدمه في الدعوى واستدل به لمصلحته، دون رضا خصمه فقد يضطر هذا الأخير؛ إذا أراد الاستدلال هو الآخر بالمحرر، إلى أن يسلك طريق طلب تقديمه بالإجراءات الخاصة بإلزام الخصم بتقديمه، وهذا ما أراد النص؛ سالف الذكر، أن يتلافاه⁽⁵⁾.

(1) أنظر: أ. د. أحمد أبو الوفاء، المرافعات المدنية والتجارية، الطبعة الرابعة عشرة، 1986، منشأة المعارف بالإسكندرية، رقم 516، ص 670.

(2) وتطبيقا لذلك، أنظر: نقض أبو ظبي 15 / 4 / 2009، في الطعن رقم 691 لسنة 2008 قضائية- تمييز دبي 4 / 4 / 2004، في الطعن رقم 423 لسنة 2003.

(3) وتطبيقا لذلك، أنظر: نقض أبو ظبي 23 / 12 / 2010، في الطعن رقم 838 لسنة 2010 - اتحادية عليا 21 / 5 / 2007، في الطعن رقم 423 لسنة 28 قضائية.

(4) وتطبيقا لذلك، أنظر: تمييز دبي 23 / 6 / 2002، في الطعن رقم 197 لسنة 2002- تمييز دبي 19 / 10 / 2010، في الطعن رقم 122 لسنة 2010 ق.- نقض أبو ظبي 29 / 10 / 2013، في الطعن رقم 146 لسنة 2013 ق.

(5) أنظر: أحمد أبو الوفاء، المرافعات، رقم 516، ص 671 - محمد وعبد الوهاب العشماوي، قواعد المرافعات، رقم 955، ص 529 وما بعدها.

ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي (1-46)

وتكمن العلة من اشتراط المشرع إذن القاضي في سحب المحررات، في أن يكون القاضي هو المرجع في تقدير طلب الخصم سحب المحرر وتقدير عدم رضائه خصمه والموازنة بين المصلحتين.

38. (2)- محل طلب الإلزام بتقديم المحررات في القانون الفرنسي: يستفاد من المادة 11 / 2؛ من قانون المرافعات⁽¹⁾، أنه يمكن للخصم أن يطلب من القاضي إلزام خصمه أو الغير بتقديم أي محرر تحت يده. وبستوي أن يكون المحرر المطلوب تقديمه محررا رسميا أو عرفيا أو أي ورقة أخرى. كما يستوي أن يكون الطالب طرفا في المحرر المطلوب تقديمه أم لا.

هذا في حين نجد عبارة المادة 138؛ من ذات القانون⁽²⁾، تحصر حق الخصم في إلزام خصمه أو الغير بتقديم المحرر الرسمي أو المحرر العرفي الذي لم يكن طرفا فيه، أو المحرر الموجود في حوزة الغير. ولهذا؛ إذا كان الخصم طرفا في محرر عرفي ولجأ للقاضي يطلب إلزام خصمه بتقديم ذلك المحرر، فإن القاضي لا يمكنه الاستجابة لهذا الطلب؛ وذلك لأن الخصم كان يتعين عليه الاحتفاظ بنسخة من المحرر المطلوب تقديمه.

أيضا؛ من يعتبر طرفا في المحرر الرسمي الموثق، لا يمكنه الطلب من المحكمة أن تأمر بإلزام الطرف الآخر أو الغير بتقديم هذا المحرر؛ لأن باستطاعة الطرف في المحرر الرسمي الموثق الحصول على نسخة منه بمراجعة الموثق⁽³⁾.

وأخيرا؛ طلب إلزام الخصم أو الغير بتقديم المحررات الموجودة تحت يده، يجب أن يكون الهدف منه المحافظة على حق يقرره القانون، أو على حق ثابت قضاء.

ولهذا؛ لا يعد مخالفا للقانون الحكم الذي يرفض طلب الدائن من المحكمة الأمر بإلزام رب العمل تقديم قسيمة سداد الراتب، وكذا عنوان أحد الموظفين لديه؛ والمدين للدائن⁽⁴⁾.

(1) وحول عبارة هذه الفقرة؛ باللغة الفرنسية، راجع: ما سبق، هامش رقم 2، ص 12.

(2) وحول عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، راجع: ما سبق، هامش رقم 2، ص 16.

(3) وتطبيقا لذلك، أنظر:

Cass. 1^{re} civ., 20 déc. 1977: JCP 1979, II, 19036, note **Dagot**- CA Riom, 30 janv. 1989: JCP 1989, II, 21352, **note Sanseau**.

(4) وتطبيقا لذلك، أنظر:

CA Dijon, 2^e ch. civ., 8 mars 2018: n. 17 / 01225- Cass. 1^{re} civ., 6 nov. 1990: D. 1991, p. 353, note **J. Prévault**.

والإلزام بتقديم المحررات والمستندات ليس وسيلة لاستكمال عجز الخصوم عن القيام بعبء الإثبات المقرر عليهم،

فطلب إلزام رب العمل بتقديم المحررات لا يهدف إلى حماية حق مقرر قانونا أو ثابت قضاء للدائن.

المطلب الثاني: الإلزام بتقديم المحررات من تلقاء ذات المحكمة وسلطانها بشأنه

39. تمهيد وتقسيم: طلب تقديم المحررات ليس حكرا على الخصوم فقط، بل يجوز للمحكمة؛ من تلقاء ذاتها، في بعض الأحوال أن تأمر أحد الخصوم أو الغير بتقديم ما تحت يده من محررات منتجة في الدعوى.

ونتناول هذا المطلب في فرعين؛ هما: المحكمة المختصة بطلب الأمر بتقديم المحررات، (الفرع الأول)، والسلطة التقديرية للمحكمة في الأمر بتقديم المحررات، (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المحكمة المختصة بطلب الأمر بتقديم المحررات

40. 39 - (1) - القاضي المختص بنظر الدعوى الأصلية وسلطة الأمر بتقديم المستندات: فالمحكمة التي تنتظر الدعوى الأصلية تختص بنظر طلب الأمر بتقديم المحررات؛ أيا كانت تلك المحكمة. فالأحكام التي نظمت طلب تقديم المحررات والأمر بتقديمها وردت في الكتاب الأول من تقنين المرافعات الفرنسي؛ والذي يطبق على جميع المحاكم، (م 11 / 2، و138 - 142 مرافعات). ومع ذلك؛ طالما أن تحقيق الدعوى يتم أمام قاضي تحضير الدعوى فإنه يكون وحده المختص بنظر طلب الأمر بتقديم المحررات، (م 5 / 771 مرافعات).

41. (2) - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالأمر بتقديم المحررات: أحيانا يجد المتقاضى مصلحته في طلب الأمر بتقديم المحررات خارج أي نزاع. ولهذا؛ قضت محكمة النقض الفرنسية بأن مفاد المادة 10 من القانون المدني والمادة 11، و 145 من قانون المرافعات أنه يمكن الأمر بإلزام الغير؛ بناء على عريضة أو بصفة مستعجلة، بتقديم كل المحررات التي يحوزنها، وذلك إذا كان هناك سبب

وإنما الهدف منه هو المساهمة في الكشف عن الحقيقة. ولهذا؛ السماح بطلب مجموعة محررات غير محددة يكون على خلاف الغرض من الإلزام بتقديم المحررات ويجعل من هذا الأمر وسيلة ذات طابع استقصائي. وقضى؛ في هذا الصدد، برفض طلب الإلزام بتقديم مجموعة محررات غير محددة بصورة كافية؛ سواء من حيث طبيعة المحررات أو مصدرها أو عددها. وتطبيقا لذلك، أنظر:

CA Aix-en-Provence, 21 nov. 1995: JCP G 1996, II, 22597, obs. **J.-J. Daigre**– Cass. com., 12 mars 1979 : Bull. civ. 1979, IV, n. 97 - Cass. 2^e civ., 15 mars 1979: Bull. civ. 1979, II, n. 88.

مشروع للحافظ أو إقامة الدليل على وقائع قد يتعلق بها حل النزاع(1).

42. (3)- المرافعات الشفوية وسلطة القاضي بالأمر بتقديم المحررات: أراد واضعو قانون المرافعات تمكين المتقاضين من اللجوء إلى القضاء بسهولة؛ وبتكلفة أقل، من خلال إعفائهم من التمثيل الإجباري بواسطة محام؛ وذلك في حالة ما إذا كان الإجراء شفويا. ولا يخلو هذا التيسير الممنوح للأطراف من الخطر. فمهما كان حرص الخصم في الدفاع عن حقوقه، إلا أن المحامي؛ في جميع الأحوال، يظل أكثر وعيا بالقانون، ووجوده ممثلا للخصوم يعد أكثر فائدة لهم. ولهذا؛ وتلافيا لما قد يسفر من مخاطر للخصوم جراء إعفائهم من التمثيل الوجوبي بواسطة محام، فقد زاد المشرع من دور القاضي في الخصومة؛ وعلى وجه الخصوص في مجال الأمر بالإلزام للخصوم بتقديم المحررات والمستندات.

وهكذا؛ عندما تكون الإجراءات شفوية فلا يلزم أن يكون الأمر بتقديم المحررات بناء على طلب من أحد الخصوم. فالسرعة المطلوبة من هؤلاء ستكون أقل في حالة عدم تمثيلهم بواسطة محامي. ولهذا؛ يمكن للقاضي ممارسة دوره الإيجابي في الخصومة واتخاذ مبادرة الأمر بتقديم المحررات والمستندات من تلقاء نفسه؛ وذلك سعيا لإجلاء الحقيقة قبل إصدار الحكم.

ونشير إلى بعض الحالات التي تكون فيها المرافعات شفوية، ويمكن فيها للقاضي؛ من تلقاء نفسه، ممارسة الرخصة المخولة له في الأمر بتقديم المحررات والمستندات الموجودة لدى أحد الخصوم أو الغير.

43. (4)- المحكمة الجزئية وسلطة الأمر بتقديم المحررات: وفقا للمادة 846 من قانون المرافعات تكون الإجراءات شفوية أمام المحكمة الجزئية(2). وشفوية الإجراءات؛ على هذا النحو، تعني أن المتقاضين يتمتعون برخصة عدم اللجوء إلى محامين أو وكلاء متخصصين لتمثيلهم، وإنما يمكنهم مباشرة الإجراءات بأنفسهم طوال سير الخصومة أمام المحكمة الجزئية(3).

(1) وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. 2° civ., 26 mai 2011: n. 10 - 20.048; JurisData n. 2011 - 010005 - Cass. 2° civ., 16 juill. 1979: Gaz. pal. 1980, 3, note J. V.

(2) وعبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، تجري كالتالي:

‘ La procédure est orale ‘.

(3) أنظر:

Méline DOUCHY-OU DOT: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 330 Tribunal d'instance,

وبموجب المادة رقم 5 من المرسوم رقم 2010 - 1165؛ الصادر في الأول من أكتوبر 2010، عدل المشرع في الكتاب الأول من قانون المرافعات وأضاف تنظيماً خاصاً بأحكام الإجراءات الشفوية. وأصبحت المادة 446 - 1 / 3؛ من قانون المرافعات، تنص على أنه: «يمكن للقاضي؛ في أي وقت، دعوة الأطراف لتقديم توضيحاتهم الواقعية والقانونية التي يقدر أنها ضرورية في حل النزاع، ويكلفهم؛ في الميعاد الذي يحدده، بتقديم كل المحررات أو المبررات التي تساعد في كشف الحقيقة ...»⁽¹⁾.

وفي ضوء المادة السابقة؛ يستطيع قاضي الحكمة الجزئية أن يأمر من تلقاء نفسه بإلزام الخصوم بتقديم ما تحت أيديهم من المحررات، وذلك بغرض الوصول إلى عدالة تقوم على الحقيقة.

44. (5)- محاكم أخرى تستطيع الأمر بتقديم المحررات: في 21 يناير من عام 2011 صدر تعميم؛ خاص بالمرسوم رقم 2010 - 1165 الصادر في الأول من أكتوبر 2010، وحدد أن المادة 446 - 3؛ من قانون المرافعات، لها طابع عام وتطبق على كافة المحاكم التي تعرف نظام المرافعات الشفوية.

وترتيباً على ما تقدم؛ السلطة المخولة للقاضي في أن يأمر من تلقاء نفسه بتقديم المحررات تنطبق أمام المحكمة الجزئية، (م 446 - 1 / 3 مرافعات)⁽²⁾، والمحكمة التجارية، (م 862 مرافعات)⁽³⁾، ومحكمة الإيجارات الزراعية، وقاضي التنفيذ، ومحاكم الضمان الاجتماعي، وقاضي الدعاوى الأسرية، وقاضي الأمور المستعجلة⁽⁴⁾، وقاضي الأوامر على

Procédure, n.43 .

(1) وعبارة هذه الفقرة؛ باللغة الفرنسية، تجري كالتالي:

Le juge peut inviter, à tout moment, les parties à fournir les explications de fait et de droit qu'il estime nécessaires à la solution du litige et les mettre en demeure de produire dans le délai qu'il détermine tous les documents ou justifications propres à l'éclairer ...

(2) راجع ما سبق: رقم 44، ص 46، وهامش رقم 2 من ذات الصحيفة.

(3) وتنص على أن القاضي المكلف بتحضير الدعوى أمام المحكمة التجارية: " يتمتع بذات سلطات التحضير المنصوص عليها في المادة 446 - 3 ». وهذه المادة معدلة بالمرسوم رقم 2012 - 1451 الصادر في 24 ديسمبر 2012. وتجري عبارة هذه الفقرة؛ باللغة الفرنسية، كالاتي:

Il dispose des pouvoirs de mise en état prévus à l'article 446 - 3.

(4) فيمكن لقاضي الأمور المستعجلة الأمر بالإلزام بتقديم المحررات إذا كان مختصاً على أساس المادة 145 من قانون المرافعات. وتطبيقاً لذلك، انظر:

TGI Nanterre, ord. réf., 26 juin 2017 : n. 17 / 01345 - Cass. com., 11 avr. 1995 : JCP

ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي (1-46)

العرائض⁽¹⁾، وقاضي المحكمة الابتدائية عندما يفصل بصفة مستعجلة، ومستشار تحضير الدعوى أمام محكمة الاستئناف، (م 940 / 2 مرافعات)⁽²⁾؛ عندما لا يكون تمثيل الخصوم أمامه بواسطة محام أمرا وجوبيا. فكل هذه المحاكم تعرف نظام الإجراءات الشفوية.

وإذا كان الخصم يمكنه الطلب من القاضي الأمر بتقديم محرر في حوزة الخصم الآخر أو الغير، فسلطة القاضي المقررة في المادة 446 - 3؛ من قانون المرافعات، في أن يأمر من تلقاء نفسه بتقديم محرر لا تكون إلا بالنسبة لأحد الخصوم في الدعوى، ولا تمتد هذه السلطة لتشمل الغير⁽³⁾.

45. (6)- سلطة قاضي تحضير الدعوى في الأمر بتقديم المحررات: معظم الدعاوى التي تختص بها المحكمة الابتدائية تخضع للدراسة من جانب قاضي تحضير الدعوى⁽⁴⁾. ووفقا للمادة 770؛ من قانون المرافعات، يمارس قاضي تحضير الدعوى كافة السلطات الضرورية للاطلاع على المحررات والحصول عليها

G 1995, IV, 1484 - Cass. 2^e civ., 7 janv. 1999 : n. 95 - 21.934.

(1) وتطبيقا لذلك، انظر:

TGI Paris, 8 nov. 2017: n. 17 / 59144- Cass. 2^e civ., 26 mai 2011: n. 10 - 20.048 : JurisData n. 2011 - 010005.

(2) وتنص على أن مستشار تحضير الدعوى أمام محكمة الاستئناف: "يتمتع بذات سلطات التحضير المنصوص عليها في المادة 446 - 3. » وتجري عبارة هذه الفقرة؛ باللغة الفرنسية، كالاتي:

Il dispose des pouvoirs de mise en état prévus à l'article 446 - 3.

(3) انظر:

Xavier MARCHAND et Cécile VIERA: Production forcée de pièces, J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 623, n.23 .

(4) أدخل المشرع الفرنسي قاضي تحضير الدعوى في النظام القضائي لأول مرة في عام 1965، وذلك بهدف جعل دور القاضي في الدعوى المدنية أكثر فاعلية والفصل في المنازعات بالسرعة المناسبة. فقاضي تحضير الدعوى يعمل على تصفية وتنقية الخصومة من الخلافات الإجرائية، حتى تعرض أمام محكمة الموضوع بعد أن تكون تخلصت من كافة العقوبات الإجرائية. ويتمتع قاضي تحضير الدعوى؛ منذ تعيينه وحتى الانتهاء من دراسة ملف الدعوى، بسلطات مهمة تجعله قادرا على تهيئة الدعوى للفصل فيها. انظر:

Xavier MARCHAND et Cécile VIERA: Production forcée de pièces, J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 623, n.24 - **Xavier MARCHAND et Xavier VUITTON:** Tribunal de grande instance, Procédure ordinaire, Instruction devant le juge de la mise en état, Compétences et pouvoirs du juge de la mise en état, Décisions du juge de la mise en état, J.-Cl. Proc. civ. Fasc. 222.

والأمر بتقديمها⁽¹⁾.

والسلطة المخولة لقاضي تحضير الدعوى في أن يأمر؛ من تلقاء نفسه، بتقديم المحررات، تعد مفيدة في حل النزاع، كما أنها تتفق مع طبيعة مهمته. ومع ذلك؛ وعملاً بأحكام المادة 146 / 2 من قانون المرافعات⁽²⁾، فقاضي تحضير الدعوى لا يستطيع ممارسة سلطته في الأمر بتقديم المحررات إلا بشرط ألا يكون هذا الدور الإيجابي له بمثابة استكمال أو تلافي عجز الخصوم عن إقامة الدليل وفقاً للقواعد القانونية التي تحدد عبء الإثبات⁽³⁾.

والدور الإيجابي المتزايد الممنوح لقاضي تحضير الدعوى؛ وسلطته في الأمر بتقديم المحررات، يجب فهمه في إطار التعاون الحقيقي بينه وبين الخصوم، بهدف تحقيق المهمة السامية؛ وهي العدالة. ومن ثم؛ يجب ألا يصبح القاضي هو الممثل الوحيد في القضية المدنية، ويصبح الخصوم مجرد مشاهدين فيها.

46. (7)- نطاق سلطة القاضي في الأمر بتقديم المحررات: الاستثناءات على مبدأ ضرورة تقديم طلب من أحد الخصوم للأمر بتقديم المحررات، والسماح للقاضي من تلقاء نفسه الأمر بذلك، دفع بعض الفقه إلى التساؤل حول نطاق المبدأ؛ بل

(1) وتجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الرفرنسية، كالآتي:

Le juge de la mise en état exerce tous les pouvoirs nécessaires à la communication, à l'obtention et à la production des pièces.

(2) ومفاد هذه الفقرة؛ أنه وفي جميع الأحوال لا يمكن الأمر بأي إجراء من إجراءات الإثبات لتكملة عجز الخصم عن إقامة الدليل. تجري عبارة هذه الفقرة؛ باللغة الرفرنسية، كالآتي:

En aucun cas une mesure d'instruction ne peut être ordonnée en vue de suppléer la carence de la partie dans l'administration de la preuve.

والمبدأ الذي تقرره هذه المادة هو نتيجة طبيعية لما تنص عليه المادة 9؛ من ذات القانون، والتي مفادها أنه يتعين على كل طرف أن يثبت وفقاً للقانون الوقائع اللازمة لنجاح ادعائه. تجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الرفرنسية، كالتالي:

Il incombe à chaque partie de prouver conformément à la loi les faits nécessaires au succès de sa prétention.

(3) وفكرة عجز الخصم عن إقامة الدليل هي مسألة واقعية يترك تقديرها إلى قاضي الموضوع. وتطبيقاً لذلك، أنظر:

Cass. 1^{re} civ., 9 juill. 1985: Bull. civ. 1985, I, n. 216– Cass. soc., 8 nov. 1989: JCP G 1990, II, 21445, note **Blaisse- Gérard COMBES: Incidents de procédure, Mesures d'instruction, Dispositions générales**, J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 634, n.27 .

وعجز الخصم عن إقامة الدليل يكمن في أنه يذكر وقائع غير مدعومة بأي عنصر جدي من عناصر الإثبات، أو تكون هذه العناصر مشكوكاً في صلتها بالوقائع. وتطبيقاً لذلك، أنظر:

Cass. 1^{re} civ., 2 mars 2004: Bull. civ. 2004, I, n. 70.

ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي (1-46)

إلى الشك حول جدوى المبدأ في حد ذاته. ومع ذلك؛ إذا كان التعاون الحقيقي بين الأطراف والقاضي هو أمر مرغوب، فإن تبعية القضية المدنية لإرادة القاضي فقط هو نوع من الانحراف المحظور. ولهذا؛ يجدر المحافظة على القاعدة التي وفقا لها أن الأمر بتقديم المحررات يكون بناء على طلب من الأطراف وتخضع للسلطة التقديرية من القاضي⁽¹⁾.

47. (8)- سلطة الخبراء الفنيين في الأمر بتقديم المحررات: لا يملك الخبير الفني؛ شأنه شأن القاضي، أن يحل محل الطرف المهمل لكي يبحث بدلا منه عن المحررات التي لم يتم بتعيينها وتحديد أوصافها.

ومع ذلك؛ العديد من الخبراء القانونيين وجدوا في أحكام المادتين⁽²⁾ 243، و275 /⁽³⁾ 1؛ من قانون المرافعات، الإمكانية التي تخولهم من تلقاء أنفسهم أن يضعوا؛ في بداية أعمالهم، قائمة بمجموعة من المحررات التي يكون تقديمها مفيدا لإتمام مهمتهم؛ وذلك دون أن يقدم أحدا من الأطراف طلبا بذلك.

48. (9)- الخبير لا يملك سلطة الإلزام بتقديم المحررات في القانون الإماراتي: وإنما يستمد هذه السلطة من حكم المحكمة التي نديته إذا خولته حق طلب إلزام الخصوم بتقديم ما تحت أيديهم من مستندات. فالمادة 71 / 1 من قانون الإثبات تنص على

(1) انظر: أستاذنا- طيب الله ثراه- أ. د. عزمي عبد الفتاح، الوسيط في قانون المرافعات الكويتي، الطبعة الأولى 2006 - 2007، ص 746 - وفي فرنسا، انظر:

Xavier MARCHAND et Cécile VIERA: Production forcée de pièces, J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 623, n. 27.

(2) ومفاد هذه المادة أنه يمكن للفني أن يطلب الاطلاع على كافة المحررات لدى الأطراف أو الغير، ويأمر القاضي بهذا الاطلاع إذا كانت هناك صعوبة. وتجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، كالتالي:

Le technicien peut demander communication de tous documents aux parties et aux tiers, sauf au juge à l'ordonner en cas de difficulté.

وقد قضي؛ في هذا الصدد، بأنه: إذا كانت هناك صعوبة بين أحد الأطراف والخبير المعين، فإن القاضي يكون هو المخول بتقرير ماهية المحررات التي يجب الاطلاع عليها، ولا يمكن لهذا القاضي أن يتخلى عن هذه السلطة لتبقى بين أيدي الخبير. وتطبيقا لذلك، انظر:

(3) Cass. 2^e civ., 16 juill. 1979: Gaz. pal. 1980, 3, note **J. V.**

(3) ومفاد هذه الفقرة أنه يتعين على الأطراف أن تقدم؛ ودون إبطاء، للخبير كل المحررات التي يقدر أنها لازمة لإتمام مهمته. وتجري عبارة هذه الفقرة؛ باللغة الفرنسية، كالتالي:

Les parties doivent remettre sans délai à l'expert tous les documents que celui-ci estime nécessaires à l'accomplissement de sa mission.

أنه: « إذا حكمت المحكمة بندب خبير أو أكثر وجب أن يتضمن منطوق حكمها ما يلي: 1 - بيانا دقيقا بمهمة الخبير والتدابير العاجلة التي يؤذن له في اتخاذها. 2 - ... 3 - ... ». أيضا؛ تنص المادة 83 / 3 من ذات القانون على أنه: « ولا يجوز لأي جهة حكومية أو غيرها أن تمتنع بغير مبرر قانوني عن اطلاع الخبير على ما يلزم الاطلاع عليه مما يكون لديها من دفاتر وسجلات أو مستندات أو أوراق تنفيذ للحكم الصادر بندب الخبير ».

ومفاد ما تقدم؛ إذا تضمن الحكم بندب الخبير تخويله سلطة الاطلاع على المستندات وجب على الجهة أو الأشخاص الذين في حوزتهم تلك المستندات تقديمها للخبير للاطلاع عليها. وفي هذه الحالة يمكن للخبير الاطلاع على المستندات وردها، كما يمكنه الحصول على صور منها يرفقها مع تقريره.

الفرع الثاني: السلطة التقديرية للمحكمة في الأمر بتقديم المحررات

49. تقسيم: القاضي الذي ينظر طلب الامر بتقديم المحررات يمارس؛ في هذا الشأن، سلطة تقديرية كاملة، وممارسة هذه السلطة تكون أمام كل المحاكم المدنية.

50. السلطة التقديرية للقاضي المختص بطلب تقديم المحررات: يملك هذا القاضي السلطة التقديرية الكاملة حول ملاءمة وجدوى طلب الأمر بتقديم المحررات. إذ حتى يكون بحث طلب تقديم المستندات مفيدا فيجب أن يكون محل هذا الطلب محرر أو مستند له فائدة مؤكدة؛ أو على الأقل فائدة محتملة، في إثبات الوقائع المثارة من الخصم مقدم طلب تقديم المستند. وتقدير جدوى تقديم المستندات يخضع للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع⁽¹⁾.

ويجب؛ علاوة على ما سبق، أن يكون الدليل المطلوب تقديمه منتجا في الدعوى. والدليل يجب أن يكون مفيدا للمدعي في مطالباته بحقوقه، حتى ولو لم يؤثر إلا في تأكيد الاقتناع بالواقعة المدعى بها⁽²⁾.

وهكذا؛ طلب الإلزام بتقديم المستندات يكون مآله الرفض إذا كان اقتناع القاضي قد تم

(1) وتطبيقا لذلك، انظر: تمييز دبي 31 / 5 / 2003، في الطعن رقم 101 لسنة 2003 ق.- وفي فرنسا:

Cass. 1^{re} civ., 13 nov. 2008: Bull. civ. 2008, I, n. 259.

(2) وتطبيقا لذلك، انظر: تمييز دبي 31 / 5 / 2003، في الطعن رقم 101 لسنة 2003 ق.- وفي فرنسا، انظر:

CA Aix-en-Provence, 21 nov. 1995 :JCP G 1996, II, 22597, obs. J.-J. Daigre.

من قبل، وأن تقديم المستند لا يقدم أي فائدة⁽¹⁾.

51. الرقابة على السلطة التقديرية للقاضي في قبول طلب الإلزام بتقديم المستندات: تميل محكمة النقض الفرنسية إلى التوسع في الرقابة على الأحكام المتعلقة بالإلزام بتقديم المستندات. فتحتفظ محكمة النقض بإمكانية النظر في تسبب تلك الأحكام التي تأمر أو ترفض تقديم المستندات⁽²⁾، وتتوسع في مجال المستندات التي يمكن الأمر بتقديمها⁽³⁾.

أيضا؛ تحرص محكمة النقض على أن تقديم المستندات يمكن أن يسمح بإثبات الادعاء من الطرف مقدم طلب تقديم المستندات ويجعل مآل ادعاؤه أن تحكم به المحكمة، وهذا تطبيق لمبادئ الشفافية والفعالية المقررة في المادة 10 من قانون المرافعات الفرنسي؛ وفي مثل هذه الحالة، يفقد القاضي سلطته في التقدير وعليه أن يأمر بتقديم المستند⁽⁴⁾.

المبحث الثاني: طبيعة وأثار الأمر بتقديم المحررات

52. تقسيم: نتناول طبيعة الأمر بتقديم المحررات، (المطلب الأول)، ثم نعالج آثار الأمر بتقديم المستندات، (المطلب الثاني).

المطلب الأول: طبيعة الأمر بتقديم المحررات

53. الأمر بتقديم المحررات قرار قبل الفصل في الموضوع: ولا يلزم أن يكون هذا القرار في شكل الأحكام، وإنما يكفي أن يتم التأشير بالقرار في ملف الدعوى أو تسجيله في محضر الجلسة. وهذا يستفاد من المادة 151؛ من قانون المرافعات الفرنسي، التي تنص على أن القرارات التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تقبل الطعن على استقلال؛ فور صدورها، عن الحكم في الموضوع،

(1) وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. 3^e civ., 16 oct. 2003: Bull. civ. 2003, III, n. 307.

(2) وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. 2^e civ., 31 mai 1995 : Bull. civ. 1995, II, n. 167; Justices 1996, n. 362, obs. Héron.

(3) وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. 2^e civ., 16 juill. 1979 : Bull. civ. 1979, II, n. 220.

(4) وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. 3^e civ., 15 juin 1976: Bull. civ. 1976, III, n. 262.

ويكفي التأشير بها في ملف الدعوى أو تسجل في محضر الجلسة⁽¹⁾.

54. الأمر بتقديم المحررات لا يحوز حجية ولا يقبل الطعن الفوري: قرار الامر بتقديم المستندات، لا يتمتع بحجية الأمر المقضي؛ باعتباره قرارا قبل الفصل في الموضوع. أيضا؛ يصدر هذا القرار في إطار تحقيق موضوع الدعوى أثناء سير الخصومة، وبالتالي لا يقبل الطعن الفوري وعلى استقلال عن الحكم الصادر في الموضوع. ويستطيع القاضي أن يسحب قراره بالأمر بتقديم المستندات أو يعدله.

55. مضمون الأمر بتقديم المحررات: قرار الإلزام بتقديم المستندات لا يقتصر على مجرد الأمر بتقديم مستند معين أو عدة مستندات. ولكن؛ وضمانا لفاعلية الأمر، يقوم القاضي بتحديد كيفية تنفيذ الأمر بتقديم المستندات، فيحدد ما إذا كان يجب تقديم صورة من المستند أو أصل المستند ذاته، وكيفية هذا التقديم. وحرية القاضي في اختيار كيفية تنفيذ قرار الأمر بتقديم المستندات تسمح له أن يأخذ في حسبانها الموانع المحتملة التي تشكل عائقا لتقديم المستند. فمثلا؛ المحافظة على السر المهني أو سر الحياة الخاصة تبرر تقديم خلاصة أو موجز عن المحرر المتنازع عليه؛ وليس بالضرورة تقديم المحرر كاملا.

وعلاوة على ما سبق؛ باعتبار أن الهدف من تقديم المحرر هو تحقيق عدالة فعالة، فيمكن للقاضي أن يحدد مواعيد تنفيذ تقديم المحرر.

ووفقا للمادة 19 / 1، 2 من قانون الإثبات الإماراتي: « 1 - إذا أثبت الطالب صحة طلبه أو اقر الخصم أن المحرر أو الورقة في حوزته أو سكت أمرت المحكمة بتقديم المحرر أو الورقة في الحال أو في أقرب موعد تحدده. 2 - وإذا لم يقدم للمحكمة إثباتا كافيا لصحة الطلب وأنكر الخصم وجود المحرر أو الورقة وجب على هذا الخصم أن يحلف يمينا بأن المحرر أو الورقة لا وجود له وأنه لا يعلم وجوده ولا مكانه وأنه لم يخفه أو لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستدلال به ».

56. ضمانات تنفيذ قرار الأمر بتقديم المحرر: في القانون الفرنسي يضمن القاضي تنفيذ قراره بأن يكون مصحوبا بالغرامة التهديدية؛ حيث يتم تصفيتها في حالة عدم تنفيذ تقديم المحرر بالكيفية المحددة.

ومع ذلك؛ أفضل ضمانات لتنفيذ قرار الأمر بتقديم المحرر وفاعليته هي في طابعه

(1) وتجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، كالتالي:

‘ Lorsqu’elle ne peut être l’objet de recours indépendamment du jugement sur le fond, la décision peut revêtir la forme d’une simple mention au dossier ou au registre d’audience ‘.

ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي (1-46)

الفوري. ولهذا؛ تنص المادة 140 من قانون المرافعات على أن المدعي في طلب تقديم المحرر يمكنه المضي مباشرة في تنفيذ قرار الإلزام بتقديم المحرر دون انتظار انقضاء طرق الطعن ودون الانتظار لإعلان القرار⁽¹⁾.

وفي القانون الإماراتي؛ يكون أمر المحكمة بتقديم المحرر فوراً أو في الموعد الذي تحدده، (م 19 / 1 إثبات). والمحكمة تراعي في ذلك طبيعة المستند أو الورقة المطلوب تقديمها، وما إذا كانت الظروف تشير إلى أنها تحت يد الخصم أو الغير ومن السهولة تقديمها فذلك يكون فوراً، وإلا أمهاته المحكمة ميعاداً مناسباً.

المطلب الثاني: آثار الأمر بتقديم المحررات

57. التنفيذ الفوري لقرار الأمر بتقديم المحررات: في القانون الفرنسي يكون الأمر بتقديم المحررات؛ على الأقل في حالة صدوره ضد الغير، نافذاً معجلاً وبموجب المسودة عند الانقضاء، (م 140 مرافعات فرنسي). وهكذا؛ ينفذ الأمر معجلاً ودون حاجة لإعلان مسبق.

ومن المفارقة أن المادة 142 من قانون المرافعات الفرنسي؛ والخاصة بالأمر بإلزام الأطراف بتقديم المستندات⁽²⁾، لا تحيل للمادة 140 من القانون سالف الذكر. ومفاد ذلك؛ أن الأمر بإلزام أحد الأطراف بتقديم محرر أو مستند معين لا يقبل التنفيذ الفوري. وهذا في تقديرنا أمر غير مبرر.

ولا يوجد نص في القانون الإماراتي على نفاذ الأمر بتقديم المستندات نافذاً معجلاً. وكل ما أورده المشرع هو ما أشارت له المادة 19 / 1 من قانون الإثبات من أن الأمر بتقديم المستندات يكون في الحال أو في الموعد الذي تحدده المحكمة.

58. طرق الطعن على قرار الأمر بتقديم المحررات: لم يضع المشرع الإماراتي نصوصاً خاصة تبين كيفية الطعن على الأمر بتقديم المستندات. ولهذا؛ نرى أنها تخضع للقواعد العامة للطعن. ومن هذه القواعد ما تقرره المادة 151 من قانون الإجراءات المدنية من أنه لا يجوز الطعن على استقلال في الأحكام غير المنهية

(1) وتجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، كالتالي:

‘ La décision du juge est exécutoire à titre provisoire, sur minute s’il y a lieu ‘.

(2) وتجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، كالتالي:

‘ Les demandes de production des éléments de preuve détenus par les parties sont faites, et leur production a lieu, conformément aux dispositions des articles 138 et 139 ‘.

للخصومة إلا مع الحكم المنهي لها، ما لم يتعلق الأمر بأحد الاستثناءات التي أوردتها تلك المادة. وبحسبان أن الأمر بتقديم المستندات ليس من الاستثناءات التي يجوز الطعن عليها فور صدورها وعلى استقلال، وبالتالي فلا يجوز الطعن عليها إلا مع الحكم المنهي للخصومة إذا كان قابلاً للطعن.

وفي القانون الفرنسي يجب التمييز؛ في هذا الصدد، بين ما إذا كان الأمر صادراً ضد أحد أطراف الخصومة أم ضد الغير.

59. الطعن على القرار الصادر بتقديم المستندات ضد أحد أطراف الخصومة: لم يضع المشرع قواعد خاصة في هذا الخصوص. ولهذا؛ تطبق القواعد العامة في هذا الشأن. وباعتبار أن القرار قبل الفصل في الموضوع، فلا يقبل أن يكون محلاً للطعن الفوري وعلى استقلال عن الحكم في الموضوع. وهكذا؛ قُضي بأن القرار الصادر في طلب تقديم المستندات ضد أحد أطراف الخصومة لا يقبل الطعن إلا مع الطعن في الحكم الصادر في موضوع الدعوى⁽¹⁾.

60. الطعن على القرار الصادر بتقديم المستندات ضد أحد غير أطراف الخصومة: وفقاً لعبارة المادة 141؛ من قانون المرافعات الفرنسي، يمكن للغير أن يلجأ للقاضي مصدر الأمر بتقديم المحررات ويطلب منه سحب أو تعديل أو تصحيح قراره إذا كانت هناك صعوبة أو تمسك الغير ببعض الموانع القانونية، وإذا استمر القاضي على قراره فيمكن للغير أن يرفع استئنافاً عن القرار الجديد الصادر في الطلب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره⁽²⁾.

وطلب الغير تصحيح أو سحب القرار الصادر بإلزامه بتقديم المستندات ليس له أثر واقف⁽³⁾.

(1) وتطبيقاً لذلك، انظر:

Cass. 2^e civ., 20 mars 1974: Bull. civ. 1974, II, n. 100.

(2) وتجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، كالآتي:

‘ En cas de difficulté, ou s’il est invoqué quelque empêchement légitime, le juge qui a ordonné la délivrance ou la production peut, sur la demande sans forme qui lui en serait faite, rétracter ou modifier sa décision. Le tiers peut interjeter appel de la nouvelle décision dans les quinze jours de son prononcé ‘.

(3) انظر:

Rép. proc. civ. Dalloz, V. Exécution provisoire, P. Hoonakker.

61. عوائق تقديم المحررات: القرار الصادر بالإلزام بتقديم المستندات؛ سعياً لإظهار الحقيقة، قد يجد صعوبة في تنفيذه. وهنا تظهر فكرة الموازنة بين إظهار الحقيقة وبين حماية المصالح الخاصة للصادر ضده الأمر بتقديم المستندات. وقُضي؛ في هذا الصدد، بأن مجرد عدم رغبة الشخص الذي يحوز المحرر في تقديمه على سند من القول: إنّ المحرر له طابع شخصي لا يكفي لأن يشكل عائقاً قانونياً يمنعه عن تقديم هذا المحرر⁽¹⁾.

ويستفاد من المادتين 11، 141 من قانون المرافعات الفرنسي أنه يجوز للغير مخالفة تقديم المحرر مدعياً وجود مانع قانوني. وفي المقابل؛ لا تسمح المادة 142 من قانون المرافعات ولا المواد 138 و139 التي تحيل عليها، للأطراف التمسك بالمانع القانوني كعذر يعفيه من تقديم المحرر. وهذا التطبيق هو ما اتجهت له محكمة النقض الفرنسية؛ حيث قضت بأنه لا يمكن إثارة أي مانع قانوني من جانب الأطراف في الخصومة للتخلص من الأمر بتقديم المحررات⁽²⁾.

ويثور تساؤل مفاده مدى حدود سلطة القاضي المدني في الأمر بتقديم مستند في حوزة أحد الأطراف، خارج أحكام نصوص قانون المرافعات المشار إليه سابقاً، (140 - 142). وقيل بأنه يمكن ذلك عملاً بالمادة 10 من القانون المدني؛ والتي تنص على أنه: «كل أحد ملزم بتقديم معاونته للعدالة لإظهار الحقيقة. ومن ليس لديه عذر قانوني، يكون مخالفاً لهذا الالتزام عندما يطلب منه قانوناً، ويمكن إجباره على تحقيق ذلك عن طريق الغرامة التهديدية أو الغرامة المدنية عند الحاجة، علاوة على التعويضات»⁽³⁾.

والمانع؛ كعذر قانوني، يمكن أن يكون الحق في السرية أو حالة القوة القاهرة.

62. السرية كحق يبرر عدم تنفيذ الأطراف والغير الأمر بتقديم المحررات؛ ويوجد الحق في السرية في مجالات متعددة؛ منها: الحق في السر المهني. وقُضي؛

(1) وتطبيقاً لذلك، انظر:

CA Aix-en-Provence, 21 nov. 1995: JCP G 1996, II, 22597, obs. J.-J. Daigre.

(2) وتطبيقاً لذلك، انظر:

Cass. com., 19 juin 1990: Bull. civ. 1990, IV, n. 179; JCP G 1990, IV, 39.

(3) وتجري عبارة هذه المادة؛ باللغة الفرنسية، كالتالي:

‘ Chacun est tenu d’apporter son concours à la justice en vue de la manifestation de la vérité. Celui qui, sans motif légitime, se soustrait à cette obligation lorsqu’il en a été légalement requis, peut être contraint d’y satisfaire, au besoin à peine d’astreinte ou d’amende civile, sans préjudice de dommages et intérêts ‘.

في هذا الصدد، بأنه لا يمكن التذرع بالسر المهني؛ الذي يوجد بين العميل ومحاميه، كمانع قانوني يحول دون تقديم مستند إلا بشرط ألا يمكن الوصول لهذا المستند بطريق آخر⁽¹⁾. أيضا؛ السر البنكي يشكل عائقا قانونيا يحول دون تقديم المستندات⁽²⁾.

وسرية الحياة الخاصة تصلح مبررا قانونيا يبيح عدم تنفيذ الأمر بتقديم المحررات⁽³⁾. أيضا؛ السر الطبي يعد من من الأسرار التي يتمسك بها عادة لعدم تنفيذ تقديم المحررات⁽⁴⁾. والقضاء يعطي السر الطبي أولوية عند تعارضة مع الدفاع عن المصالح المالية. وهكذا؛ بعد وفاة المؤمن عليه قام المستفيد من التأمين بإعلان شركة التأمين دفع مبلغ التأمين عن الحياة. وأثناء سير الخصومة طلبت شركة التأمين من القاضي الأمر بتقديم الملف الطبي للمتوفى حيث يشتبه في أنه كذب حول حالته الصحية وقت توقيعه على عقد التأمين. واستجاب القاضي لهذا الطلب. وتقدم المستفيد من التأمين بطلب سحب قرار الإلزام بتقديم الملف الطبي للمؤمن عليه المتوفى. ورفضت محكمة الاستئناف طلب سحب القرار على سند من أن السر الطبي لا يشكل مانعا قانونيا لتقديم المستندات من قبل أحد الأطراف عندما يهدف إلى استبعاد أحد عناصر الإثبات ضد ادعاءات الطرف وأخذا في الاعتبار تنفيذ العقد بحسن نية. وعند الطعن على هذا الحكم قضت محكمة النقض بنقضه على أساس أن السر الطبي يعد أحد الموانع القانونية للإلزام بتقديم الملف الطبي للمؤمن عليه المتوفى⁽⁵⁾.

(1) وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. 1^{re} civ., 13 mars 2008: Bull. civ. 2008, I, n. 71.

(2) وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. com., 13 juin 1995: Bull. civ. 1995, IV, n. 172; RTD civ. 1996, p. 166, obs. **J. Mestre**; RTD com. 1995, p. 818, obs. **M. Cabrillac**- Cass. com., 25 févr. 2003: D. 2003, p. 1162, obs. **V. Avena-Robardet**; RTD civ. 2003, p. 477, obs. **J. Hauser**; RTD com. 2003, p. 343, obs. **D. Legeais**.

(3) وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. 1^{re} civ., 16 oct. 2008: JCP G 2009, I, 142, n. 9, obs. **Y.-M. Serinet**; D. 2008, p. 2714, obs. **P. Delebecque**; RTD civ. 2009, p. 167, obs. **R. Perrot**.

(4) وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. 2^e civ., 13 nov. 2008: Bull. civ. 2008, II, n. 240 ; D. 2009, p. 1302, obs. **J. Penneau**.

(5) وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. 1^{re} civ., 7 déc. 2004: Bull. civ. 2004, I, n. 306 - D. 2005, p. 332, obs. **P. Julien**; D. 2005, p. 1317, obs. **H. Groutel**; D. 2005, p. 403, obs. **J. Penneau**.

ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني: دراسة تحليلية مقارنة في القانونين الإماراتي والفرنسي (1-46)

63. القوة القاهرة كمانع قانوني يبرر عدم تنفيذ الأطراف والغير الأمر بتقديم المحررات: من البديهي؛ أن الأطراف والغير يمكن أن يتعذر عليهم تقديم المحرر لخروجه من تحت أيديهم بسبب الفقد، أو التلف، أو السرقة؛ أو غيرها من الأسباب. وبطبيعة الحال؛ في مثل هذه الأحوال، يقع على عاتق الأطراف والغير عبء إثبات ما يدعونه باختفاء الدليل. فاستحالة تقديم الدليل يجب أن تكون مؤكدة.

ويتشدد القضاء الفرنسي في الأخذ بفكرة القوة القاهرة كمانع قانوني لتقديم المحرر. فقد قُضي؛ في هذا الصدد، بأن تمسك الشركة الملزمة بتقديم المحرر بأن الإدارة الفنية لديها لم تعد قائمة بسبب تقاعد الموظف، وأنه يتعذر العثور في الأرشيف على المستند المطلوب، لا يكفي كل ذلك لأن يشكل قوة القاهرة تمنع من تنفيذ الأمر بتقديم المحرر قانوناً⁽¹⁾.

64. جزاء عدم تنفيذ الأمر بتقديم المستندات: وضع المشرع الفرنسي جزاء مالياً على الخصم الذي يمتنع عن تنفيذ الأمر بتقديم المستندات. وفقاً للمادة 139 من قانون المرافعات؛ التي تطبق سواء بالنسبة للإلزام بالغير أو الأطراف عملاً بالمادة 142، يمكن للقاضي أن يأمر بتقديم المستند تحت طائل الغرامة التهديدية. وفي حالة عدم تنفيذ الأمر بتقديم المستند يتم تصفية الغرامة التهديدية التي قضت بها المحكمة في البداية كضمانة لتنفيذ أمر تقديم المستند.

وهكذا؛ في القانون الفرنسي، تعد الغرامة التهديدية هي الجزاء على عدم تنفيذ الأمر بتقديم المستندات بدون توافر مبرر قانوني لعدم التنفيذ.

أيضاً؛ وفقاً للمادة 10 من القانون المدني الفرنسي فإن من يخالف؛ دون سبب مشروع، التزامه بتقديم معاونته للعدالة لإظهار الحقيقة، حال إلزامه بها، يمكن الحكم عليه بالتعويضات في ضوء ما ينشأ عن ذلك من أضرار.

65. عدم تنفيذ الأمر بتقديم المستندات قد يعد قرينة لصالح الخصم الآخر: المادة 11 / 2 من قانون المرافعات الفرنسي تسمح للقاضي أن يستخلص كافة الآثار التي تترتب على عدم تقديم المستندات. وتقدير رفض تقديم المستندات أمر يخضع لقناعة القاضي. وإذا قدر القاضي أن سلوك الخصم يشكل رفضاً لتقديم المستند الملزم بتقديمه فللقاضي أن يستخلص من هذا الرفض إقرار الخصم بصحة الادعاءات محل المستند، أو أن يقتصر على أن ذلك يعد قرينة على صحة الادعاءات محل

(1) وتطبيقاً لذلك، انظر:

Cass. 2^e civ., 20 mai 2010; n. 09 - 14.846 : JurisData n. 2010 - 006873.

المستند المطلوب تقديمه، وأن هذه القرينة تقبل إثبات العكس. وفي كل الأحوال يكون استخلاص القاضي بعيدا عن رقابة محكمة النقض⁽¹⁾. وهذا الجزاء لا يطبق إلا على المدعى عليه في الخصومة.

وفي القانون الإماراتي؛ إذا لم يقيم الخصم بتقديم المحرر أو الورقة في الموعد الذي حددته المحكمة أو متنع عن حلف اليمين؛ على النحو المبين في المادة 19 / 2 إثبات، اعتبرت صورة المحرر أو الورقة التي قدمها الطالب صحيحة مطابقة لأصلها، فإن لم يكن قد قدم صورة من المحرر جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكله وموضوعه، (م 19 / 3 إثبات).

66. عدم تنظيم التنفيذ الجبري لتقديم المستندات: لا يوجد نصوص تنظم مسألة التنفيذ الجبري للأمر بتقديم المستندات؛ سواء في القانون الفرنسي أو القانون الإماراتي.

الخاتمة:

لكل بداية نهاية؛ وفي هذه الخاتمة نجل أهم ما كشفت عنه دراسة موضوع ضوابط الإلزام بتقديم المحررات أمام القضاء المدني، وما نراه من توصيات، وذلك كما يلي:

أولا- نتائج الدراسة: وتتمثل تلك النتائج فيما يأتي:

1. الأصل أن يتولى الخصم؛ سواء أكان المدعي أم المدعى عليه، عبء تقديم الدليل على إثبات ما يدعيه، وغالبا يكون تقديم الدليل اختياريا. ومع ذلك؛ قنن المشرع الإماراتي، (م 18 - 21 إثبات)، والفرنسي، (م 10 مدني، 138 - 142 مرافعات)، مبدأ الإلزام بتقديم المحررات.

2. طلب الإلزام بتقديم المحررات يكون من أحد الخصوم؛ لأن الخصومة هي ملك لأطرافها والقاضي يتقيد بما يطرح عليه منهم، ويكون الطلب في خصومة قائمة، وفي مواجهة أحد الخصوم أو الغير؛ سواء أكان الخصم أو الغير شخصا طبيعيا أو معنويا، ولا يخضع الطلب؛ سواء في الإمارات أو فرنسا، لشكلية معينة. ويلزم أن

(1) وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. 1^{re} civ., 4 mai 1973: Bull. civ. 1973, I, n. 150, p. 134.

ومع ذلك؛ قضت محكمة النقض برفض ما أورده قاضي الموضوع بأنه لا يمكنه استخلاص أي نتيجة من جراء عدم تقديم المستند المطلوب تقديمه. وتطبيقا لذلك، انظر:

Cass. 1^{re} civ., 30 mars 2005: JCP G 2005, I, 183, n. 8, obs. Y.-M. Serinet; Procédures 2005, comm. 123, obs. R. Perrot.

يُتضمن الطلب بيانات معينة للمحرر المطلوب تقديمه، وأن يكون المحرر منتجاً في النزاع، وأن تتوفر حالة من الحالات التي نص عليها المشرع الإماراتي.

3. للمحكمة سلطة تقديرية في قبول أو رفض طلب الإلزام بتقديم المحرر، وإذا قبلت الطلب عليها بيان كيفية وميعاد و ضمانات تقديمه. أيضاً؛ للمحكمة أن تستخلص ما تراه من رفض تنفيذ الأمر بتقديم المحرر، ولها سلطة الأمر بتقديم المحررات من تلقاء ذاتها في الأحوال التي يخولها القانون ذلك.

4. الأمر بتقديم المحررات هو قرار قبل الفصل في الموضوع، ولا يحوز حجية الأمر المقضي، وينفذ نفاذاً معجلاً؛ في فرنسا، ويمتنع تنفيذ الأمر بسبب الحق في السرية أو القوة القاهرة.

ثانياً- توصيات الدراسة: نقترح في هذا الشأن ما يأتي:

نهيب بالمشرع الإماراتي النص في قانون الإثبات على أن يكون الأمر بتقديم المحررات نافذاً معجلاً، ومصحوباً بجزاء مالي في حالة رفض تنفيذه من جانب الملزم بالتقديم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- باللغة العربية:

1. أ. د. أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، الطبعة الرابعة عشرة، 1986، منشأة المعارف بالإسكندرية.
2. أ. د. أحمد السيد صاوي، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، طبعة 2000، دار النهضة العربية.
3. أ. د. أحمد مليجي، الموسوعة الشاملة في التعليق على قانون المرافعات، طبعة نادي القضاة سنة 2004، الجزء الثالث.
4. أ. د. رزق الله الأنطاكي، أصول المحاكمات في المواد المدنية والتجارية، الطبعة التاسعة، 2001 - 2002.
5. أ. د. رمزي سيف، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، ط 7، دار النهضة، 1967.
6. أ. د. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، طبعة 2004، تنقيح المستشار مدحت المراغي، الجزء الثاني.
7. أ. د. عزمي عبد الفتاح، الوسيط في قانون المرافعات الكويتي، الطبعة الأولى 2006 - 2007، مؤسسة دار الكويت.
8. أ. د. فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، طبعة 2001، دار النهضة العربية.
9. أ. د. محمد العشماوي، أ. د. عبد الوهاب العشماوي، قواعد المرافعات في التشريع المصري والمقارن، 1958، الجزء الثاني.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Transliteration Arabic References:

1. A. Dr. Ahmad Abu Alwafa, almurafa'at almadaniah wa altijariyah, altab'ah alraabi'ata 'ashrah, 1986, munsha'at alma'aarif bi Al'iskandariyah.
2. A. Dr. Ahmad Alsayid Sawy, alwaseet fi sharh qanoun almurafa'at almadaniah wa altijariyah, tab'at 2000, dar alnahdah al'arabiah.
3. A. Dr. Ahmad Mileejy, almawsou'ah alshaamilah fi alta'leeq 'alaa qanoun almurafa'at, tab'at nady alqudaah sanat 2004 , aljuz' althaalith.
4. A. Dr. Rizq Allah Alantaaky, 'usoul almuhakamat fi almawaadd almadaniah wa altijaariyah, altab'ah altaasi'ah, 2001 - 2002.
5. A. Dr. Ramzy Saif, alwaseet fi sharh qanoun almurafa'at almadaniah wa altijaariyah, t. 7, dar alnahdah, 1967.
6. A. Dr. Abd Alraaziq Alsanhoury, alwaseet fi sharh alqanoun almadany, tab'at 2004, tanqeeh almustashaar Mid-hat Almaraaghy, aljuz' althaany.
7. A. Dr. 'Azmi 'Abd Alfattaah, alwaseet fi qanoun almurafa'at Alkuwaity, altab'ah al'uolaa 2006 - 2007, mu'assassat dar Alkuwayt.
8. A. Dr. Fat-hy Waaly, alwaseet fi qanoun alqadaa' almadany, tab'at 2001, dar alnahdah al'arabiah.
9. A. Muhammad Al'ashmaawy, A. Dr. 'Abd Alwahaab Al'ashmaawy, qawa'id almurafa'at fi altashre'e almisry wa almuqaran, 1958, aljuz' althaany.

ثانياً- باللغة الفرنسية:

OUVRAGES GÉNÉRAUX et ARTICLES:

- A.-M. BATTUT: Les mesures d'instruction « in futurum » in Rapprt de la Cour de cassation 1999, La documentation française 2000, 99.
- G. BOLARD: L'arbitraire du juge, Mélanges P. Draï, Dalloz 2000, p. 225 - Les principes directeurs du procès civil, JCP G 1993, I, 3693.
- P. CHAPLET: La réforme judiciaire et ses options, S. 1959, chron. p. 47.
- Gérard COMBES: Incedents de procedure, Mesures d'instruction, Dispositions générales, J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 634.
- J.-J. DAIGRE: La production forcée des pièces dans le procès civil: PUF 1979.
- Mélina DOUCHY-OUDOT: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 330 Tribunal d'instance, Procédure.
- M.-A. FRISON-ROCHE: Production forcée de pièces, J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 620.
- S. GUINCHARD, F. FERRAND et C. CHAIAIS: Procédure civile, Précis Dalloz 2010, 30e éd.

Xavier MARCHAND et Cécile VIERA: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 622, Communication de pièces- Production forcée de pièces, J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 623.

Xavier MARCHAND et Xavier VUITTON: Tribunal de grande instance, Procédure ordinaire, Instruction devant le juge de la mise en état, Compétences et pouvoirs du juge de la mise en état, Décisions du juge de la mise en état, J.-Cl. Proc. civ. Fasc. 222.

R. MARTIN: Réflexions sur l'instruction du procès civil, RTD civ. 1971, p. 309.

R. MOREL: Traité élémentaire de procédure civile, Sirey, 2e éd. 1949.

Cl. PARODI: L'esprit général et les innovations du Nouveau Code de procédure civile; Defrénois 1976.

Jimmy SÉRAPIONIAN: J.-Cl. Proc. civ., Fasc. 700 - 20 Production forcée de pièces.

H. SOLUS et R. PERROT: Droit judiciaire privé, Procédure de première instance; Sirey, 1991, t. III.

Yves-STRICKLER: J.-Cl. Proc. Civ., Fasc. 114: Principe de la contradiction.

A. TISSIER: Le centenaire du Code de procédure civile et les projets de réforme, RTD civ. 1906, p. 654.

H. VIZIOZ: Études de procédure, Bière 1956. H.

Rép. proc. civ. Dalloz, V. Exécution provisoire, P. Hoonakker.

NOTES ET OBSERVATIONS:

V. AVENA-ROBARDET: Obs.: Cass. com., 25 févr. 2003: D. 2003, p. 1162.

A. BÈNABENT: Note: CE, 11 oct. 1979: D. 1979, p. 606.

BLAISSE: Note: Cass. soc., 8 nov. 1989: JCP G 1990, II, 21445.

M. CABRILLAC: Obs.: Cass. com., 13 juin 1995: RTD com. 1995, p. 818. M.

CROZE et MOREL: Obs.: Cass. com., 11 avr. 1995: Gaz. pal. 16 mai 1996, somm. V. Référés.

DAGOT: Note: Cass. 1re civ., 20 déc. 1977: JCP 1979, II, 19036.

J.-J. DAIGRE: Obs.: CA Aix-en-Provence, 21 nov. 1995: JCP G 1996, II, 22597.

P. DELEBECQUE: Obs.: elebecque.Cass. 2e civ., 26 mai 2011: D. 2011, p. 2891 - Note: Cass. 1re civ., 16 oct. 2008: D. 2008, p. 2714.

X. DELPACH: Obs.: Cass. com., 2 févr. 2010: D. 2010, p. 439.

H. GROUDEL: Obs.: Cass. 1re civ., 7 déc. 2004: D. 2005, p. 1317.

J. HAUSER: Obs.: Cass. com., 25 févr. 2003: RTD civ. 2003, p. 477.

HÉRON: Obs.: Cass. 2e civ., 31 mai 1995: Justices 1996, n. 362.

G. HUYETTE: Note: CEDH, 24 févr. 1995: D. 1995, p. 449.

J. V.: Note: Cass. 2e civ., 16 juill. 1979: Gaz. pal. 1980, 3.

- P. JULIEN: Obs.: Cass. 1re civ., 7 déc. 2004: D. 2005, p. 332 - Note: CE, 11 oct. 1979: Gaz. Pal. 1980, 1, p. 6.
- JUNILLON: Obs.: Cass. 2e civ., 17 juin 1999: Procédures 1999, N. 247.
- D. LEGASS: Obs.: Cass. com., 25 févr. 2003: RTD com. 2003, p. 343.
- J. MESTRE: Obs.: Cass. com., 13 juin 1995: RTD civ. 1996, p. 166.
- J. NORMAND: Obs.: Poitiers, 24 juill. 1986: RTD civ. 1986, 798.
- A. NUYTS: Obs. Rev. crit. DI 2007, p. 53.
- J. PENNEAU: Obs.: Cass. 1re civ., 7 déc. 2004: D. 2005, p. 403 - Cass. 2e civ., 13 nov. 2008: D. 2009, p. 1302.
- R. PERROT: Obs.: Cass. 1re civ., 16 oct. 2008: RTD civ. 2009, p. 167 - Cass. 1re civ., 30 mars 2005: Procédures 2005, comm. 123 - Cass. 3e civ., 21 févr. 2001: Procédures 2001, n. 81 - CEDH, 20 févr. 1996: RTD civ. 1997, p. 992.
- J. PRÉVAULT: Note: Cass. 1re civ., 6 nov. 1990: D. 1991, p. 353.
- SANSEAU: Note: CA Riom, 30 janv. 1989: JCP 1989, II, 21352.
- Y.-M. SERINET: Obs.: Cass. 1re civ., 16 oct. 2008: JCP G 2009, I, 142, n. 9 - Cass. 1re civ., 30 mars 2005: JCP G 2005, I, 183, n. 8 - Cass. 2e civ., 23 sept. 2004: JCP 2005, I, 125.

Rules of the Obligation to Submit Documents before the Civil Judicial System : a Comparative Analytical Study in Both UAE and French Laws

Ali Abdelhamid Turki

College of Law - University of Sharjah
Sharjah - U.A.E.

Abstract:

It is well known that civil litigation arises by the will of its litigants, who, whether plaintiff or defendant, shall prove their claims, and usually the litigant presents his evidence, including papers and documents, voluntarily at his choice. However, the paper or document may be with someone other than the one adhering thereto. Hence, it is necessary to oblige whoever possesses the paper or document to present it, whether being the other litigant or a third party. UAE and French legislators have codified the general provisions of submission obligation, with some differences between both laws in some points.

The research aimed to clarify some of the difficulties related to the extent of compliance whether the obligation is decided by the court at the request of the litigants, or by the court itself. It also sought to define the limits of the court's authority in the last case and indicate the local judge's power to oblige a foreign person outside the country to submit papers and documents. Moreover, the study sought to address the impediments to submitting papers and documents, the form and place of the obligation, the competent court, as well as the nature of the order related to submission obligation. It equally aimed to draw on the extent of its authenticity, content, guarantees of its implementation, its effect, methods of appeal thereon, and the sanction of non-submission of documents. Finally, the study concluded with some results and recommend that the UAE legislator should stipulate in the Law of Evidence that the submission order shall be enforceable and expedited, accompanied by a financial sanction in case of refusal to implement it by the party obliged therewith.

Keywords: Submission Obligation, Place of Submission Obligation, Jurisdiction of Ordering with Submission Obligation, Nature and Effects of Submission Order.